الأمـم المتحدة S/PV.4261



مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٦١**

الثلاثاء، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد محبوباني .... سنغافورة	
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سرغييف
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	أيرلندا	السيد راين
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فرانكو
	مالي	السيد كونفورو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	موريشيوس	السيد غايان
	النرويج	السيد سترومن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد منتون

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2001/35)

01-22305 (A)
0122305

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

الترحيب بوزير الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي في موريشيوس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في مستهل هذه الجلسة، أود أن أنوه بوجود وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي في موريشيوس، الأونرابل أنيل كومارسينغ غايان، على طاولة المجلس. وباسم المجلس، أرحب به ترحيبا حارا.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2001/35)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى، يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، اقترح، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب بالسيد أغبا أوتيكبو ميزودي. وزير النهوض بالمسؤولية المدنية المسؤول عن العلاقات مع البرلمان في جمهورية أفريقيا الوسطى.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ميزودي (جمهورية أفريقيا الوسطى) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد الشيخ تيديان سي، ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد سي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد فريديريك ليونز، نائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنيابة، وإلى السيد ماتس كارلسون، نائب رئيس الشؤون الخارجية وشؤون الأمم المتحدة في البنك الدولي.

وقبل أن أعلن قرارا بهذا الشأن، اسمحوا لي أن أذكر أنني كنت قد أبلغت أعضاء المجلس في المشاورات الجامعة أمس بأن السيد ديابري سيمثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعندما عدت إلى مكتبي مساء أمس تلقيت رسالة جديدة تفيد بأن السيد فريديريك ليونز هو الذي سيمثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد وجدت من الضروري أن أوضح ذلك لأعضاء المجلس.

لعدم وجود اعتراض على مشاركة أي منهما، تقرر ذلك.

أدعو السيد ليونز والسيد كارلسون إلى شغل المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

وأود إبلاغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، نصها كما يلي:

"يشرفني أن أطلب منكم توجيه الدعوة إلى السيد رضا بوعبيد، المراقب الدائم عن المنظمة الدولية للفرنكفونية لدى الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالمناقشة التي سيجريها مجلس الأمن عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمقرر عقدها بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وذلك وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس".

وستصدر تلك الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2001/67.

وإذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد بوعبيد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد بوعبيد إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى S/2001/35.

سيستمع مجلس الأمن خلال هذه الجلسة إلى إحالة إعلامية يقدمها السيد الشيخ تيديان سي، ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأعطيه الكلمة.

السيد سي (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أعرض على مجلس الأمن اليوم تقرير الأمين العام عن الحالة في أفريقيا لوسطى، الوارد في الوثيقة S/2001/35. وهذا هو التقرير الثاني للأمين العام منذ إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في أفريقيا الوسطى، في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠، ويغطي الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ويعرض التقرير الحالة العامة في جمهورية أفريقيا الوسطى ويصف العمل الذي يضطلع به المكتب لدعم السلطات وكافة قطاعات المجتمع في جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها لتحقيق المصالحة الوطنية وبناء السلام.

إن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، حسبما سيلاحظ أعضاء المجلس من التقرير المعروض عليهم، تتسم بتوتر العلاقات بين الحزب الحاكم والمعارضة إلى حد كبير. ولا يوجد اتصال أو حوار يذكر بين العناصر السياسية الفاعلة. و لم يعقد الرئيس باتاسي حتى الآن الاجتماع الذي وعد به في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ مع العناصر السياسية الفاعلة في المجتمع. أما المعارضة التي تحبذ المواجهة، فيما يبدو، فهي تطالب باستقالة الرئيس.

ولقد تفاقم التوتر في العلاقات بين الحزب الحاكم والمعارضة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بعد إلقاء القبض على ما يزيد عن ٦٠ شخصا - منهم أربعة من أعضاء البرلمان المعارضين - ومحاكمتهم لاشتراكهم في اجتماع غير مصرح به. وعلى الرغم من الإفراج عن جميع الذين قبض عليهم بعد انتهاء محاكمتهم في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، و ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، فإن التوتر لم تهدأ حدته.

ويقاطع النواب المعارضون اجتماعات الجمعية الوطنية منذ ذلك الحين. وتشكل التطورات الجارية في الحالة السياسية، ولا سيما انعدام المصالحة والحوار بين الفاعلين السياسيين، عقبة تعترض سبيل تعزيز المؤسسات الديمقراطية الناشئة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويؤكد التقرير الثاني بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى على ما تتسم به المشكلات الاجتماعية السائدة الآن في ذلك البلد من خطورة. فالحالة الاجتماعية ما زالت متوترة للغاية وقد تفاقمت منذ تشرين الأول/أكتوبر نتيجة للإضراب الطويل الأمد عن العمل الذي قام به العاملون في الخدمة المدنية والذي عجل به تراكم متأخرات مرتباهم غير المدفوعة وعدم دفع مرتباهم الحالية وطالب العاملون بالخدمة المدنية بدفع ١٢ شهرا من أصل ٣٠ شهرا من أجورهم المتأخرة المستحقة لهم. وقد تضامنت المعارضة مع النقابات وهي تحاول استغلال الأوضاع الاجتماعية سياسيا.

ولا بد أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى أن العملية المسماة ''جمهورية أفريقيا الوسطى: بلد ميت''، التي دعت إليها النقابات العمالية، قد فشلت فشلا ذريعا، حيث لم يلق أحد آذانا صاغية لأوامر قيادات النقابات. ويمكن أن يؤدي هذا التطور إلى أن تظهر المعارضة قدرا من المرونة الأمر الذي قد يتيح إقامة حوار حقيقي بهدف تسوية الأزمة الاجتماعية نهائيا.

ويتسم الوضع الاقتصادي بالبشاشة الشديدة. ولم يتعاف اقتصاد أفريقيا الوسطى بعد من الدمار الذي أصابه من جراء حركات التمرد التي قامت في البلد. وقد تفاقمت الأزمة الشاملة في البلد نتيجة للمشكلات المتعلقة بإمدادات الوقود التي بدأت في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. كما ترديت أيضا نتيجة للحرب الدائرة في الكونغو المجاورة، نتيجة لتعطل الملاحة في نهر أوبانغي مما نجم عنه اضطراب الإمدادات من السلع الأساسية في البلد.

وقد حدث انخفاض في الإيرادات الضريبية والجمركية الأمر الذي جعل من المتعذر على السلطات تحسين التمويل العام لمواجهة الالتزامات المالية للبلد. إلا أن المرء يأمل في أن تمكن تدابير الدعم التي اتخذها مؤخرا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الحكومة من معالجة المشكلات التي تواجهها بشكل تدريجي، بما في ذلك مشكلة المرتبات.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، فقد أسعدنا أن نلاحظ حدوث انخفاض في عدد عمليات الإعدام دون محاكمة إلا أنه قد ظهرت صورة أخرى من صور انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى وهي العدالة الشعبية المسماة ''بقضاء الحي'' الذي أصبح شائعا في بانغي، حيث يضرب الضحايا - وهم اللصوص والـ''السحرة'' - غالبا حتى الموت.

كما تبعث الحالة في السجون على الشعور بالقلق. ولا تفي الظروف التي يحتجز فيها السجناء في أقسام الشرطة وفرق الجندرمة بالمعايير الدولية. وقد نظم مكتب الأمم المتحدة دورات تدريبية كثيرة بالتعاون مع الحكومة لتعزيز القدرات في هذا المجال. ودرب نحو ٣٠٠ من الضباط القائمين على إنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وثمة حاجة عاجلة لتعزيز النظام القضائي وتحسين نظام السجون في البلد. ولكن هذا لا يمكن تنفيذه إلا بمساعدة كبيرة من المانحين.

وفيما يختص بالمشكلات الأمنية والعسكرية، يشير التقرير إلى أن الحالة العامة في بانغي وفي داخل البلد هادئة. ومع ذلك، فثمة أعمال يرتكبها قطاع الطرق في المدن كما تغلق الطرق الرئيسية بهدف السرقة في الطرق السريعة

والأقاليم. ولا يزال برنامج إعادة بناء قوات الدفاع والأمن قيد التنفيذ، وقد اتخذت خطوات إيجابية متعددة في هذا الصدد. ولكن برنامج تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم لم يسفر عن نتائج ملموسة نظرا لنقص الموارد اللازمة. وأعيد تنظيم البرنامج، ولكنه أوقف لأسباب فنية. وسيستأنف بمجرد توفير الموارد اللازمة له.

ويبرز التقرير المعروض على المجلس تأثير الحرب الدائرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أدت هذه الحرب على الأخص إلى تدفق اللاجئين على الجزء الجنوبي من البلد، مما يسهم من ثم، في تردي الحالة الاقتصادية وغني عن القول إن وفاة الرئيس كابيلا مؤخرا قد أدت إلى مزيد من عدم الاستقرار الذي يخيم على المنطقة دون الإقليمية، والذي يفضي بدوره إلى جعل السلام في هذا البلد المعرض للخطر أكثر هشاشة.

وأود الآن أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الملاحظات الواردة في نهاية التقرير.

إن الحالة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى اليوم تعد مصدرا لقلق شديد. فالتوتر السياسي والاجتماعي والأثر السلبي الناجم عن الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعني أن جمهورية أفريقيا الوسطى باتت نقطة الضعف في قلب المنطقة دون الإقليمية، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا لأي فرصة لتعزيز السلم والاستقرار. ويحث الأمين العام العناصر السياسية الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما فيها الحكومة، على أن تتحلى بالإرادة السياسية اللازمة للتغلب على الأزمة الراهنة.

وبسبب الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تواجه حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن لدى الحكومة توقعات هائلة من المجتمع الدولي بصفة عامة والأمم المتحدة بصفة خاصة. ولسوء الحظ لم تتم متابعة التبرعات المعلنة في اجتماع المانحين الخاص في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٠ بشكل فوري. وسيكون أمرا مرغوبا فيه للغاية أن يفي شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى بجميع التزاماتهم. وفي هذا الصدد، أود، باسم الأمين العام، أن أشكر جميع الدول الأعضاء التي قدمت التبرعات التي أعلنت عنها في اجتماع أيار/مايو ٢٠٠٠.

أخيرا، يسترعي الأمين العام انتباه المجلس إلى حقيقة أن الاستثمار الذي قام به المجتمع الدولي لاستعادة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى يواجه خطر الضياع الكامل إن لم تتوفر المساعدة الطارئة لسلطات أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، أود التشديد على نطاق وخطورة التحديات التي تواجه مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذه التحديات هي سياسية ومؤسسية على حد سواء، وتتطلب اهتماما مطردا من المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد سي على إحاطته الإعلامية الشاملة.

المتكلم التالي هو نائب المدير بالنيابة للمكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد فريديريك ليونز، الذي وجه إليه المجلس دعوة في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ليونز (تكلم بالانكليزية): لقد أوجز ممثل الأمين العام الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والمالية الشديدة التي أفرزها التوتر السياسي الذي طال أمده، وحركات تمرد الجيش في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، وأزمات الحكم المتكررة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكانت مشاكل انعدام الأمن الإنساني الأساسية التي نتجت عن هذا قد دفعت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من

بعثات الأمم المتحدة في بانغوي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين لجمهورية أفريقيا الوسطى، إلى الدخول في برنامج لنزع السلاح.

وبناء على اتفاق بانغوي لعام ١٩٩٦ وتوصيات مؤتمر المصالحة الوطنية لعام ١٩٩٨، وضمن إطار خطة الحكومة الوطنية لمكافحة الفقر، اتفقت الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيسان/أبريل ١٩٩٨ على برنامج للتسريح وإعادة الدمج، بتمويل أولي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحوالي مليوني دولار.

ويأتي البرنامج الوطني الجديد للتسريح وإعادة الدمج المخصص له ٧ ملايين دولار، والذي اعتمد في الاجتماع الخاص المعني بالأمن والتنمية العام الماضي، لمواصلة وتعزيز البرنامج الأول، الذي يخصص له الآن برنامج الأمم المتحدة موارد إضافية. وتأمل منظومة الأمم المتحدة، في عملها مع شركاء إنمائيين آخرين أعلنوا تبرعهم بموارد في أيار/مايو الماضي، وهم الاتحاد الأوروبي، وحكومات فرنسا، وإيطاليا والنرويج، وألمانيا، ومع حكومة كندا التي أعلنت تبرعها مؤخرا، أن تؤثر بشكل إيجابي ومباشر في أسباب معيشة سكان جمهورية أفريقيا الوسطى وأمنهم.

ويسعدني إبلاغكم بأن البرنامج الوطني للتسريح وإعادة الدمج قد وضع الآن الشروط الفنية لتنفيذ برنامج التسريح وإعادة الدمج. وهذه الشروط تشمل إنشاء مكتب مركزي للعمليات؛ وإجراء سلسلة دراسات تمهيدية؛ ووضع سجل إداري ومالي لجميع الموظفين العسكريين ورجال الشرطة؛ وإنشاء بنك معلومات قائم على الحاسوب؛ وصياغة صكوك قانونية للتسريح؛ وتنفيذ المرحلة الأولى من حملة إعلامية؛ وإنهاء دراسة حول الصورة الاجتماعية - الاقتصادية للموظفين العسكريين ورجال الشرطة؛ وتنظيم حلقة عمل حول استراتيجيات تمويل المشروعات الصغيرة.

وفي مرحلة أولية، سوف يتم تسريح حوالي ٧٠٠ موظف عسكري ورجل شرطة. وسوف يكون هناك حوالي ٥ آلاف من المستفيدين، عندما تشمل الأسر والمعالون. ولكي تضمن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بداية فعالة للبرنامج، سوف تحتاج لأن تفي بواجبها الأولي تجاه تسديد الأجور المستحقة للموظفين المدنيين، بمن فيهم الـ ٧٠٠ موظف عسكري وغيرهم الذين سيتم تسريحهم في إطار البرنامج. وسوف تكون التبرعات المقدمة في حينها من مجتمع المانحين إلى البرنامج الوطني للتسريح وإعادة الدمج حاسمة أيضا.

وعلى نحو أعم، هناك حاجة إلى رؤية البرنامج الوطني بوصفه إحدى المبادرات البرنامجية الرامية إلى تعزيز الأمن الإنساني والحكم في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، خصص البرنامج الوطني، للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ مبلغ ٩ ملايين دولار لتكثيف دعمه للبرنامج في مجالات مختلفة. المجال الأول هو الحكم السلمي من أجل تنمية بشرية مستدامة، متضمنة النواحي السياسية والاقتصادية للحكم. ويسعدني إبلاغ المجلس بأن المنظمة الدولية للفرنكفونية قد أعربت عن الاهتمام بالتعاون مع هذا البرنامج، وأن وفدا سوف يسافر إلى جمهورية أفريقيا الوسطى هذا الشهر لإعداد البرنامج، والذي سوف يسعى بعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للفرانكفونية إلى الحصول على تمويل إضافي لهذا الغرض.

ويرتبط ببرنامج الحكم على نحو وثيق برنامج جمهورية أفريقيا الوسطى للفقر وأسباب المعيشة المستدامة، وهو برنامج مستمر ينفذ بتعاون وثيق مع جميع وكالات الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويركز البرنامج الذي يعتمد نهج المشاركة، على إسهامات المنظمات غير الحكومية والجمعيات الشعبية، ويركز على الأنشطة المدرة

للدخل وضمان إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والأصول المنتجة.

وسوف يستمر التعاون الوثيق المتواصل مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام في تطوير هذه الأنشطة، ونحن نتطلع إلى تشاطر المعلومات مع مجلس الأمن حول تقدم أنشطة برنامجنا المقبلة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو نائب رئيس البنك الدولي للشؤون الخارجية وشؤون الأمم المتحدة، السيد ماتس كارلسون، الذي وجه إليه المجلس دعوة في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كارلسون (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي هذه الفرصة الطيبة لمخاطبة المجلس. إننا نقدر وضوح وتوازن تقرير الأمين العام والإحاطة الإعلامية من ممثله.

إن البنك الدولي قلق للغاية إزاء الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى، ليس بسبب الصعوبات الخاصة التي واجهتها في السنوات الخمس الماضية فحسب، بل لأنها أيضا قد تأثرت كثيرا بأحداث في أماكن أخرى بأفريقيا الوسطى، بما في ذلك، بكل وضوح، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي السنوات العشر الماضية أقدمت الحكومات في مختلف أنحاء أفريقيا على التحرك بانتظام - وبعضها بجرأة - نحو تقديم إصلاحات سوف تعزز النمو وتضمن الخدمات الأساسية للفقراء. ومن المؤسف أن جمهورية أفريقيا الوسطى لم تواكب ذلك التقدم.

وكان الصراع الداخلي أحد الأسباب، وكذلك الصراع خارج حدودها.

وفي السياسة التنفيذية التي صدرت هذا الشهر بشأن التنمية والتعاون والصراع، التزم البنك بدعم الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بعد انتهاء الصراع، من خلال الاستثمارات وإسداء المشورة فيما يتعلق بالسياسة الإنمائية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفئات المتأثرة بالحرب والمستضعفة بصفة خاصة لأسباب تتعلق بنوع الجنس أو السن أو العجز.

وفي محاولة الوفاء بهذه الولاية، يتمتع البنك الدولي بعدد من المزايا في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك وجود مكتب قطري في بانغي، وتاريخ طويل من المشاركة في البرامج الإنمائية الوطنية. ومع ذلك، كانت هناك أوقات توقفت فيها برامج البنك في السنوات الأخيرة، مع وجود حاجة إلى استكمال معرفتنا بمجالات السياسة العامة التي تعد مهمة للنمو الاقتصادي وتخفيض الفقر، بما فيها المواشي والقطن والحراجة والنقل في المناطق الريفية.

ولكن يبدو أن السبيل إلى تعزيز برامج البنك هناك بدأ يتفتح. ونحن نثق برئيس الوزراء وفريقه الاقتصادي، لا لأنهم يتفقون معنا دائما، بل بالأحرى لأن لديهم إحساسا واضحا بمصالح بلدهم، ولأنهم فعالون في الدفاع عن تلك المصالح داخليا وخارجيا.

وعلى الرغم من الصعوبات اليومية التي يمكن أن تثبط عزيمة أي منا، تمكن رئيس الوزراء وزملاؤه من إبقاء التركيز على القضايا المتوسطة الأجل والطويلة الأجل التي لا يمكن إلا أن تزداد حدة إذا تركت دون معالجة. وعلى سبيل المثال، فخلال المشاورات التي جرت في واشنطن الشهر الماضي، كان رئيس الوزراء منشغلا بالتصدي لأزمة نقص المناعة البشرية/الإيدز وجها لوجه، وبتحسين كفاءة

الطاقة، مثلما كان منشغلا بحل مشكلة المرتبات المتأخرة في قطاع الخدمات المدنية.

ومؤسسات بريتون وودز، اعترافا منها بهذا التركيز وهذا الالتزام، والتعقدات الخاصة التي تواجهها الإدارة الاقتصادية بسبب الأحداث الخارجية – وبالذات توقف الإمدادات النفطية – قامت بدعم جهود الحكومة في مجال الإصلاح وتثبيت الاستقرار، من خلال عدد من الطرق. ففي الشهر الماضي، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر قرر مجلس إدارة البنك التخلي جزئيا عن الشروط الملحقة بالإفراج عن الشريحة الثانية من دعم الميزانية. وهذا الإجراء كان استثنائيا للغاية. فقد كان البلد متأخرا في خدمة ديونه للمساعدة الإنمائية الدولية، وليس من المعتاد أن نطلب من مجلس إدارتنا أن يوافق على الإفراج عن شريحة، ناهيك عن إقرار تجاوز في مثل هذه الظروف.

وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، أقر صندوق النقد الدولي الترتيب السنوي الثاني في إطار المرفق المعني بتخفيف الفقر وبالنمو.

وفي ١٨ كانون الثاني/يناير – أي يوم الخميس الماضي – انضم مجلس إدارة البنك إلى مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في المصادقة على ورقة الحكومة للاستراتيجية المؤقتة لتخفيف الفقر، باعتبارها أساسا سليما لإعداد استراتيجية للفقر أكثر شمولا.

وفي الأشهر الستة المقبلة، سيعمل البنك عن كثب مع السلطات لتطوير استراتيجية للفقر أكثر شمولا؛ ومساعدة الحكومة على تمهيد الطريق لتخفيف الديون، في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ ودعم إعداد مشروع عاجل لمكافحة نقص المناعة البشرية/الإيدز – وتوجد بشأنه حاليا بعثة تحضيرية تابعة للبنك؛ والنظر في تقديم دعم تكميلي لقطاع الطاقة؛ وتقديم طلب للحصول على منحة من صندوق البنك لما بعد الصراع، لتمويل الأنشطة على مستوى المجتمع المحلي.

وفيما يتجاوز الأشهر الستة المقبلة، نرى أن هناك ثلاث نقاط تستحق الاهتمام الخاص: أولا، وجود اقتصاد سليم قائم على تمويل عام قوي وحسن الإدارة، إلى جانب سيادة القانون، أمران أساسيان لدعم جهود بناء السلام. ثانيا، أن اتساق جهود مجتمع الأمم المتحدة قاطبة، مع جهودنا وجهود زملائنا في صندوق النقد الدولي، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، لم يكن في وقت من الأوقات حيوي بقدر ما هو الآن، وما زلنا منخرطين تماما في هذا المسعى. ثالثا، يمكن للمؤسسات الدولية أن توفر بعض الغوث المؤقت لمشاكل ملحة مثل متأخرات رواتب العاملين في الخدمة المدنية، ولكن الجهود العازمة والثابتة من جانب الحكومة هي وحدها التي يمكن أن تتصدى لجذور الأزمة – وضعف الحكم بصفة خاصة – وتوفر الحل الدائم.

السيد غايان (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على كلمات الترحيب الرقيقة التي وجهتموها إلي في بداية هذه الجلسة. وأود أيضا أن أنوه بأنكم تديرون مداولات المجلس بطريقة بارعة.

ويود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريره المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير عن الحالة في أفريقيا الوسطى. كما يود أن يعرب عن تقديره للشيخ تيديان سي، ممثل الأمين العام، والسيد ماتس كارلسون نائب رئيس البنك الدولي للشؤون الخارجية وشؤون الأمم المتحدة، والسيد فردريك ليونز، القائم بأعمال نائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على إحاطاتهم الشاملة هذا الصباح. ويود وفدي كذلك أن يرحب في المجلس بالأونرابل أغبا أوتيكبو ميسودي، الوزير المعني

بالنهوض بالمسؤولية المدنية، والمسؤول عن العلاقات مع برلمان جمهورية أفريقيا الوسطى.

لا تزال الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تشكل مصدر قلق عميق لمجلس الأمن وللمنطقة بصفة خاصة. والتوتر السياسي بين الحزب الحاكم والمعارضة لا يزال مستمرا دون هوادة. وعملية المصالحة الوطنية يبدو أنها لن تبدأ أبدا. وغياب الحوار بين الحكومة والمعارضة زاد من تفاقم الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى.

والعلاقات المتصادمة بين الحزب الحاكم والمعارضة، وبعاطفة المعارضة لاجتماعات البرلمان تشكل نكسة خطيرة للعملية الديمقراطية التي هي في حد ذاتها جديدة نسبيا. ويستوجب الأمر بذل جهود ضخمة من جانب الزعماء السياسيين والأطراف الفاعلة الرئيسية، لترسيخ المؤسسات الديمقراطية التي أنشئت. ويتحتم على الزعامة السياسية، إذن، أن، تبدأ دون تأخير، عملية حوار تستهدف إحلال السلام والاستقرار في البلد. إلا أنه من المهم بنفس القدر أن تستجيب المعارضة على نحو بناء لأية مبادرة من هذا القبيل.

إن العملية الديمقراطية التي يتعين أن تكون عملية تشمل جميع الأطراف، تتوقف على وجود مؤسسات قادرة وحدها على ضمان أن تكون الأساسيات التي تقوم عليها أية دولة عصرية موضع احترام.

لقد كان عدم الاستقرار السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى سببا رئيسيا في المصاعب الاقتصادية التي عاناها الشعب طيلة السنوات الأربع الماضية. وعدم دفع مرتبات العسكريين والموظفين المدنيين نجمت عنه اضطرابات اجتماعية وإفقار السكان. فما دام موظفو الدولة لا يتلقون مرتباتهم، لا يمكن أن تكون هناك إدارة عامة يمكن الاعتماد عليها. فالمؤسسات اللازمة لتسهيل تسيير عمل الحكومة ستتعرض للتقويض. وستتلاشى سيادة القانون، وستؤدي البيئة الناشئة عن ذلك إلى الفساد وإلى ممارسات أخرى غير قانونية. ومثل هذه البيئة ستخرب الحكم السليم، وستفضي إلى انتهاكات وألوان من الظلم، وكذلك إلى أزمات اجتماعية وسياسية.

وبالتالي لا يمكن السماح بأن يسود هذا الوضع وعلى الرغم من الإمكانات الاقتصادية العظيمة التي توفرها موارد طبيعية لم تستغل إلى حد بعيد، لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه وضعا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا هشا. ومع أن المجتمع الدولي بذل عدة محاولات لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على الخروج من أزمتها، فإن أقل ما يمكن أن توصف به النتيجة هو أنها كانت مخيبة للآمال.

وترى مؤسسات بريتون وودز أن تحديات الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، لا تزال تمثل ظاهرة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويرى وفدي من الأهمية بمكان الموافقة بأسرع ما يمكن على طلب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بتخفيف وطأة ديونها بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك لتمكينها من مواجهة تحدياتها الاقتصادية.

ومن المهم أيضا أن ينظر إلى الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في السياق الأوسع لما يجري في أماكن أخرى في القارة الأفريقية. فمما يبعث على القلق العميق أن عدة بلدان في أفريقيا، لا تزال - في مطلع القرن الحادي والعشرين - منكوبة بالصراعات، وذلك - وهنا علينا أن نكون صادقين مع أنفسنا - نتيجة لعدم وجود حكم رشيد، وعدم احترام المؤسسات الديمقراطية، والانتهاك المستمر لحقوق الإنسان، والافتقار إلى الشفافية على جميع الجبهات.

لقد حظيت بشرف المشاركة في مؤتمر القمة الفرنسي - الأفريقي الذي عقد في الأسبوع الماضي في

ياوندي بجمهورية الكاميرون. وكان موضوع مؤتمر القمة ''تحديات وفرص العولمة بالنسبة لأفريقيا''. وأثناء استعدادات القمة لمعالجة هذه القضايا الجوهرية التي تعد حاسمة بالنسبة لمستقبل القارة الأفريقية، تسللت إلينا أنباء اغتيال لوران كابيلا، الرئيس الراحل لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومثل هذه الأفعال تؤكد للأسف حجم المشاكل التي نواجهها في أفريقيا، ولا سيما في منطقة البحيرات الكبرى.

ولكن ليست كل الأخبار التي تأتي من أفريقيا سيئة. إذ ينبغي أن نرحب بالانتقال السلمي والديمقراطي للسلطة في السنغال وبنن وغانا. فالعقلية السائدة تتغير، ويعمل الزعماء في أفريقيا لاستعادة السلم والاستقرار والأمن من خلال إشراك جميع الأطراف في إيجاد حلول للصراعات بغية تشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي.

وإن عدم الاستقرار وعدم الأمن هما أكبر عقبتين تقفان في سبيل التنمية والتقدم في أفريقيا. وفي هذا الوقت، حيث أن التحديات التي تواجه أفريقيا مثبطة للهمم إلى حد بعيد وحيث ما زال الأثر السلبي للعولمة بحاجة إلى تقييم، فإن من المناسب لأفريقيا أن تنظر إلى الصورة في إطارها الواسع وأن تركز على طريق التنمية الذي يتفادى الصراعات، والتوتر والحرب، والذي يعزز الاستراتيجيات الإنمائية التي يكون محورها الإنسان.

ونعرب عن ترحيبنا بجهود مجلس الأمن المبذولة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونود أيضا أن نبلغ مجلس الأمن أن قادة منظمة الوحدة الأفريقية يعملون بكل جهد لنزع فتيل الأوضاع المحتملة الانفجار في جميع أنحاء القارة.

وفي أعقاب الأحداث المأساوية الأخيرة التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بادر الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، الرئيس التوغولي إياديما، بعقد اجتماع عاجل للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع وإدارة الصراعات وتسويتها. وهذه المبادرة تجد منا الترحيب، وإلى جانب ما يمكن أن يضطلع به المجلس، تقترح منظمة الوحدة الأفريقية أن تصاحب هذه المبادرة جهود المجلس ومحاولته السعي إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية.

ويتعين علينا الإقرار بأن هذه الصراعات الدائرة في أفريقيا قد أصبحت مصدرا لعدم الاستقرار ليس في داخل البلدان فحسب، وإنما بالنسبة للبلدان الأخرى في المنطقة. وكانت لهذه الصراعات آثار مدمرة، وهي تؤثر تأثيرا سلبيا على مستقبل الأجيال الأفريقية المقبلة التي لم تولد بعد.

وفي الواقع إن محنة جمهورية أفريقيا الوسطى لا يمكن فصلها عن الأحوال المريعة السائدة في منطقة البحيرات الكبرى. فتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو غير قانوني والاتجار بها على نحو غير مشروع؛ واستخدام المعادن وغيرها من الموارد لتمويل الجماعات المتمردة المنظمة وشبه العسكرية؛ وقبل كل شيء، الاستغلال الخاطئ للموارد البشرية، هي بعض القضايا التي تحتاج إلى معالجة عاجلة. ونحن على مستوى منظمة الوحدة الأفريقية مشغولون بأن نضع البلدان الأفريقية على مسار تمليه الحقائق القاسية والواقعية بدلا من الأيديولوجية.

وختاما، يتمنى وفدي أن تكون هناك عودة مبكرة للأوضاع السياسية الطبيعية في جمهورية أفريقيا الوسطى وكذلك حدوث انتعاش اقتصادي سريع. ويود وفدي أيضا أن يؤكد على أهمية التعاون الإقليمي الحيوي لتفادي الصراعات في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل موريشيوس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر ممثل الأمين العام، السيد شيخ تيديان سي، على بيانه الذي يوضح بجلاء الحالة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أيضا أن أشكر السيد فريديريك ليونز، نائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنيابة، والسيد ماتس كارلسون، نائب رئيس الشؤون الخارجية وشؤون الأمم المتحدة في البنك الدولي، على بيانيهما. وأود أيضا، إذا سمحتم لي، أن أحيي على وجه الخصوص السيد أنيل كومارسينغ غايان، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في موريشيوس، على حضوره وعلى بيانه المتميز بالحكمة.

لقد تحقق خلال السنوات الأربع الماضية تقدم لا ينكر ولا يزال مستمرا تحقيقه، بفضل وجود الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتشمل الإنجازات الأخيرة نزع السلاح وإعادة هيكلة القوات الأمنية.

وجمهورية أفريقيا الوسطى، التي تقع في منطقة من أكثر مناطق أفريقيا المتصف بعدم الاستقرار والهشاشة، لا شك أنها تمثل إحدى قصص نجاح الأمم المتحدة في السنوات القليلة الماضية. ومع ذلك، لا تزال الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى غير مستقرة وهشة. فانهيار عملية الحوار السياسي، والإضرابات عن العمل بشكل متكرر والصعوبات الاقتصادية التي ذُكِرت، كلها أسباب تدعو إلى القلق.

والصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمكن أن يفسر هذه المصاعب إلى حد ما، ولكنه لا يفسر الحالة برمتها. وفرنسا، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الأمن الآخرين، تود أن تعلم، بأسرع ما يمكن، نتائج المهمة التي قام بها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد أمارا إسي، الذي ذهب في كانون الأول/ديسمبر الماضي لتقييم آثار الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن هذه التوترات تهدد عملية السلم المدني والمصالحة الوطنية التي بدأت قبل أربع سنوات وأدت إلى التوقيع، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، على اتفاقات بانغي. ومن سوء الطالع أن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى هو الذي سيكون الضحية الرئيسية لأي عودة إلى عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ الحالكين. ولكن المجتمع الدولي نفسه معرض لأن يخسر كثيرا إذا ما أغلق الطريق أمام عملية المصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن أربع سنوات من الجهود المكثفة تتعرض للخطر: جهود البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لمراقبة تنفيذ اتفاقات بانغي، حتى نيسان/إبريل ١٩٩٨؛ وجهود بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى؛ وأخيرا، جهود مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، منذ شباط/فبراير ٢٠٠٠. فهذه الجهود مكنت جمهورية أفريقيا الوسطى من أن تبدو - وأنا أستعير هنا عبارات الأمين العام في تقرير سابق - كجزيرة تنعم بالاستقرار النسبي في منطقة تمزقها الحروب.

وللخروج من هذه الحالة الصعبة في جمهورية أفريقيا الوسطى، يتطلب الأمر نوعين من الجهود المكملة. النوع الأول هو استمرار المساعدة الدولية، التي لا غنى عنها. وبالتالي لا يسعنا إلا نعرب عن سعادتنا لقرار البنك الدولي القاضي بالإفراج عن خمسة ملايين دولار، تمثل الشريحة الثانية من قرض الدعم المالي. والقرار الذي اتخذه صندوق النقد الدولي مؤخرا بشأن تخفيف عبء الديون هو أيضا خطوة في الاتجاه الصحيح.

وتسعدني إتاحة هذه الفرصة لنتشاطر آراءنا مع ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وأعتقد

أن هذا مُثُل جيد، ينبغي أن نتبعه في المناسبات الأخرى. ويجب على مجلس الأمن أن يكون بصورة متزايدة محفلا لابتداع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام.

وينبغي أيضا ألا يكون هناك توقف في المساعدة الثنائية. ويجب الوفاء الكامل بالالتزامات التي تم التعهد بها هنا في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٠. وفرنسا، من جانبها، قد أوفت تماما بالتعهدات التي أعلنتها في سنة ٢٠٠٠ وستواصل الوفاء بجميع التزاماتها. وفرنسا هي المانح الثنائي الرئيسي، حيث تسهم بأكثر من ١٨ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن حيث العمليات المدنية، يمثل هذا ١٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٠. ويوجد لدينا أكثر من ٨٢ متطوعا في الميدان.

ومن بين مشاريع فرنسا الرئيسية في مجال التعاون العسكري، ساعدت فرنسا في تجهيز وحدتين عسكريتين من وحدات جيش أفريقيا الوسطى، إحداهما في بوار والأخرى في بريا. وبدأ العمل في نشر وحدة ثالثة للشرطة الآلية في بمباري. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الجهود اللامركزية في تحقيق الأمن وإنعاش النشاط الاقتصادي نحو مقاطعات جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومع ذلك، فإن المساعدة الدولية ليست هي كل ما هو مطلوب. لا بد من جعل المصالحة الوطنية المجال الثاني لتركيز الجهود. وقد حل الآن بناء السلام محل حفظ السلام. وأصبح أهالي أفريقيا الوسطى مسؤولين مسؤولية كاملة عن تقرير مصيرهم. وتتفق فرنسا تمام الاتفاق مع التقييم الذي أورده الأمين العام في تقريره الذي قال فيه:

”على أهالي أفريقيا الوسطى أنفسهم أن يحشدوا إرادتهم السياسية ويعملوا من أجل المصالحة الوطنية“ (S/2001/35، الفقرة ٣٦)

ومن بين جميع العناصر الفاعلة السياسية التي لا بد من مشاركتها في تلك المصالحة الوطنية تتحمل سلطات أفريقيا الوسطى مسؤولية خاصة. فهي التي يقع على عاتقها في المقام الأول اتخاذ قرارات تفضي إلى تخفيف حدة التوترات الحالية. وثمة تدبيران لهما أولوية قصوى. الأول ضرورة إحياء الحوار مع المعارضة، والثاني ضرورة دفع الأجور المتأخرة بمجرد ما تسمح الميزانية بذلك. وانطلاقا من هذا المنظور، يعتبر ما أعلنته الحكومة عن نيتها سداد جميع المتأخرات عن عام ٢٠٠٠ اعتبارا من شهر شباط/فبراير من الأنباء السارة. وبالمثل، يعتبر الإفراج عن ٦٢ من الأشخاص المحتجزين منذ المؤتمر الشعبي المحظور الذي عقد في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، الذي تم في أوائل كانون الثاني/يناير دلالة إيجابية أخرى. ونأمل في أن يتم في ضوء التوترات الأخيرة استئناف الإصلاح الهيكلي، بدءا بإصلاح الأوضاع المالية العامة بغية تحقيق الاستقرار لتمويل الإدارة المدنية.

وانطلاقا من روح بناء السلام هذه ينبغي أن يواصل مجلس الأمن الحوار مع سلطات أفريقيا الوسطى. ومما يستوجب ترحيبا خاصا أنه يوجد معنا هنا اليوم ممثل رفيع المستوى لسلطات أفريقيا الوسطى وهو الوزير آغبا أوتيكبو ميزودي، الذي أرحب به بحرارة هنا اليوم.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): نشكر ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الشيخ تيديان سي؛ ونائب رئيس البنك الدولي ماتس كارلسون؛ والقائم بأعمال نائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فريدريك ليونز على الإحاطات التي قدموها. وترحب بنغلاديش بحرارة بوجود الأونرابل آنيل كومارسنغ غايان وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي لموريشيوس بين ظهرانينا، ونشكره على بيانه الهام جدا. ونود أن نعرب عن عبارات تقدير خاص للسيد سي ولفريق العاملين معه

على الصعيد الميداني على جهودهم الدؤوبة من أجل إقرار السلام ودعم بناء المؤسسات في جمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد كانت آخر مرة نظر فيها المجلس في الحالة في تلك الجمهورية في شهر تموز/يوليه. وفي ذلك الوقت، التزم وفد بلادي بالتأييد الكامل للدور الهام الذي ما فتئ مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى يضطلع به.

وفي وقت لاحق في هذه الجلسة سنسعد بالاستماع إلى الوزير المعني بالنهوض بالمسؤولية المدنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونحن نتطلع إلى سماع وجهات نظره في الحالة في بلاده.

ومنذ إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى شهدنا بعض التقدم المحرز في تحقيق السلام والاستقرار في ذلك البلد. ومع ذلك، فإننا لا نزال نجد عددا من الشواغل السائدة على أرض الواقع.

أولا، بالنسبة لعدم تحقيق المصالحة الوطنية، من الأهمية بمكان أن تدخل الحكومة والمعارضة في حوار لتوطيد السلام والمصالحة الوطنية. ونحن نشجع الحكومة على أن تبدأ الحوار. وفي هذا الصدد، نحث ممثل الأمين العام على استخدام مساعيه الحميدة للتركيز على هذا الجانب.

ثانيا، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإنه بينما نشعر بسعادة إذ نرى تضاؤل عدد عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، فإننا نشعر أيضا بقلق إزاء ما يسمى بـ "قضاء الحي" الذي يشيع على نحو مفزع في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد صور الأمين العام في تقريره حالة حقوق الإنسان المقلقة في شتى أبعادها. وهذا مجال آخر نطلب فيه مرة أخرى اهتماما عاجلا من ممثل الأمين العام بالتشاور مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثالثا، نشعر بقلق خاص إزاء المتأخرات طويلة الأمد في المرتبات غير المدفوعة لموظفي الخدمة المدنية وما يترتب على ذلك من إحساس بالسخط. وفي حالة الاقتصاد الوطني الراهنة، من المرجح أن يكون لذلك تأثير متصاعد على الحالة الاجتماعية. وقد أكد الأمين العام في تقريره على أن الإحساس بالاستياء قد يزداد حدة. وفي هذا الصدد نقدر ما أعلنته الحكومة مؤخرا عن عزمها سداد جزء من المرتبات المتأخرة لموظفي الخدمة المدنية. ونحن نشجع بقوة الحكومة على مواصلة جهودها في ذلك الاتجاه.

رابعا وأخيرا، دعونا ننتقل إلى دور المجتمع الدولي بعد الجلسة التي عقدناها في أيار/مايو الماضي، توقعنا أن يقوم المانحون الثنائيون ومتعددو الأطراف والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف بدعم حكومة أفريقيا الوسطى بشكل أقوى. ولئن كان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد أخرجا مؤخرا عن بعض الموارد المالية، فإن معظم الالتزامات ما زالت لم يتم الوفاء بها بعد. وقد استمعنا صباح اليوم إلى ممثل الأمين العام وهو يؤكد أن جهود التعمير والمصالحة يمكن أن تتعرض للخطر بسبب القيود على الموارد. وما زلنا نشعر بقلق إزاء ما علمناه من تقرير الأمين العام من أن نسبة كبيرة من ائتمان البنك الدولي المفرج عنه مؤخرا ستستهلك في خدمة الدين. ونرى أن جمهورية أفريقيا الوسطى ينبغي النظر في تخفيف عبء ديونها بأسرع ما يمكن.

وتؤيد بنغلاديش دعوة الأمين العام إلى المانحين من ذلك المنطلق بمساعدة حكومة أفريقيا الوسطى على التصدي لهذه التحديات المتنوعة على أساس أقوى. وسيكون لذلك أثر هام على استقرار الاقتصاد الوطني الشامل. وتتفق بنغلاديش تمام الاتفاق مع ما أكده نائب رئيس البنك الدولي كارلسون بشأن الحاجة إلى تنسيق جهود مجتمع الأمم المتحدة والتركيز على المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وبعد انتهاء هذه الجلسة، سيعتمد المجلس بيانا رئاسيا. ويؤيد وفد بلادي تمام التأييد العناصر الواردة في ذلك البيان.

السيد هاريسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يشكر الأمين العام على تقريره الأخير بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. ونود أيضا أن نشكر السيد سي، ممثل الأمين العام، على كلمته الاستهلالية في هذه المناقشة. كما نود أن نشكر ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي على بيانيهما. ويسر وفد بلادي وجود الوزير ميزودي من جمهورية أفريقيا الوسطى هنا اليوم.

لقد كان من حُسن الطالع أن بدأ المناقشة وزير خارجية موريشيوس. وقد طرح منظورا أفريقيا عميقا يتسم بنفاذ البصيرة بخصوص مشاكل جمهورية أفريقيا الوسطى. ووفد بلدي يتفق مع هذا المنظور. ولقد ذكر الوزير غايان، على سبيل المثال، أن مشاكل جمهورية أفريقيا الوسطى تتضمن عدم وجود حكم سليم، وعدم توفر الاحترام للمؤسسات الديمقراطية، ووجود انتهاكات لحقوق الإنسان، وعدم توفر الشفافية.

إن وفد بلدي يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، المفجعة الآخذة في السوء. ومن المهم جدا، كما قال آخرون، ألا تذهب جهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة أدراج الرياح.

وفي هذا السياق، نعتقد أن الطريقة الوحيدة لحل الأزمة الوطنية الحالية هي أن يتوفر التشاور والتعاون الكاملان بين حكومة الرئيس باتاسي والمعارضة. ونشعر بالقلق إزاء الادعاءات بأن الميليشيات تستخدم تخويف المعارضة. ومن الأساسي ألا تستخدم كل الأطراف سوى الوسائل الديمقراطية لحل نزاعاتها.

إننا نفهم أن الحكومة وجدت الآن الأموال لكي تسدد، على الأقل، بعض المرتبات المتأخر صرفها لموظفي القطاع العام. ونحن نرحب بهذا، لكنه مجرد حل مؤقت. ومن الأساسي أن تجري حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إصلاحات تؤدي إلى حل دائم لمشاكل البلاد الاقتصادية والمدنية.

ويود وفد بلدي أن يرحب بعمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بخصوص الإصلاح الأمني، وكذلك التقدم الذي تحرزه الآن الحكومة بخصوص إعادة بناء خدمات الدفاع.

ونحن نتشاطر مشاعر القلق التي أعرب عنها آخرون إزاء الأثر الذي تحدثه على جمهورية أفريقيا الوسطى في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهتم بالتوصيات التي طرحها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد أيسي، لتخفيف آثار الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جمهورية أفريقيا الوسطى. ويهمنا أن نعلم أن تقدما يحرز في تنفيذ تلك التوصيات.

وختاما، نأمل أن تحرز الحكومات تقدما سريعا في الإفراج عن الأموال لبرامج الأمن والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): جلسة اليوم بخصوص الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى توفر لمجلس الأمن فرصة أخرى للتركيز على تحديات بناء السلام بعد انتهاء الصراعات وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يصبح مشاركا على نحو بنّاء في عملية استدامة السلام بعد انتهاء أي صراع. والوفد الجامايكي يرحب بهذا الاتجاه الجديد للجلسات المفتوحة التي تسعى إلى التركيز على الاحتياجات المحددة لمجتمعات ما بعد انتهاء الصراعات.

وهذه الجلسات ينبغي أن تكون أداة لوضع استراتيجية فعالة تعتمدها الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام.

ويسرنا أن نرحب بالشيخ تيديان سي، ممثل الأمين العام، والسيد ماتس كارلسون، نائب رئيس البنك الدولي، والسيد فريديريك ليونز، نائب مدير المكتب الأفريقي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنيابة. ونتطلع أيضا إلى الاستماع إلى وزير المصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويسرنا غاية السرور أن يكون بيننا وزير خارجية موريشيوس. ونحن نشكره على ملاحظاته، التي تناولت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في سياق أفريقي أوسع نطاقا.

ووفد بلدي يؤيد عناصر البيان الرئاسي الذي من المقرر إصداره في ختام هذه المناقشة. ولذلك، سأقصر ملاحظاتي على مسائل قليلة ذات صلة.

إن الالتزام بالسلام لا ينتهي بوقف الأعمال العسكرية في أي صراع. وإنما المعيار الحقيقي للسلام الطويل الأجل ينطوي على بناء المؤسسات والممارسات الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية من أجل تعزيز وصون السلام. وهو ينطوي على الجهود الوطنية للمصالحة، والتسامح والحل السلمي للخلافات. وجنبا إلى جنب مع هذا، يجب أن تكون هناك إرادة سياسية قوية لإحداث تغيير من جانب القادة السياسيين، وكذلك الدعم المالي المطلوب لتنفيذ البرامج المستدامة التي ستكفل عدم النيل من مكاسب السلام.

إن تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك البيانات التي أدلي بها من قبل في هذه المناقشة، يشهد بوضوح على الحاجة الماسة إلى توجيه اهتمام منسق ومركز على الأسباب الجذرية العميقة للصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبينما يعترف وفد بلدي بالتقدم الذي لا شك فيه المحرز في السنوات الماضية، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء التوترات السياسية بين الحزب الحاكم والمعارضة، الأمر الذي أثر بلا شك تأثيرا سلبيا على الساحة السياسية في البلد. وقد أظهرت التقارير مدى دقة الحالة السياسية، وأنها تعرقل عمل المؤسسات الديمقراطية الشابة. ولذلك نشارك في المطالبة بعودة الحوار، لأن التوترات المستمرة لا يمكنها إلا أن تعرض للخطر التقدم المحرز نحو تعزيز السلام في البلد.

ومجلس الأمن، من جانبه، لا يمكن أن يتخذ موقف اللامبالاة بينما الحالة تتدهور. وكما لاحظنا في مناسبات سابقة، النتيجة الناجمة عن التحول في فترة ما بعد انتهاء الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى ستشهد على عزم المجتمع الدولي على تمكين البلدان التي مزقتها الحروب من قبل من إنشاء المؤسسات الضرورية لمنع العودة إلى الصراع. ولذلك فإن إقامة شراكة بين مجلس الأمن، والأمانة العامة، وصناديق الأمم المتحدة، وبرامجها ووكالاتها، ومؤسسات بريتون وودز لها أهمية حاسمة.

ونحن نقدر الخطوات الكبيرة التي قام بها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في الوفاء بولايته، بالرغم من الموارد المحدودة. ونثني خاصة على جهود المكتب لدعم القدرات الوطنية عن طريق التدريب في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني. والواضح من تقرير الأمين العام، مع هذا، أن هناك الكثير الذي لا يزال بحاجة إلى القيام به في إرساء الطابع المؤسسي على إدارة العدالة. ومما يثير القلق أيضا أن نعلم أنه بسبب عدم توفر الموارد الضرورية، لم يحرز تقدم كبير في برامج حاسمة مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج. ونحن نحث الشركاء الدوليين على احترام تعهداتهم التي قطعوها حتى يمكن أن تكون جهود المكتب أكثر فعالية.

وجامايكا ترحب بالخطوات التي اتخذها بالفعل البنك الدولي في تمويل مشاريع بناء السلام بعد انتهاء الصراع

في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا يتضمن القرار بالموافقة على الإعفاء الجزئي من الشروط المتصلة بالإفراج عن الدفعة الثانية من ائتمان مالي موحد بقيمة ٥ ملايين دولار. والديون الخارجية لا تزال، مع هذا، تحديا خطيرا لجمهورية أفريقيا الوسطى، والمبادرات التي اتخذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمساعدة الحكومة على التصدي لهذه المسألة والمسائل الأخرى ذات الصلة هي خطوات في الاتجاه الصحيح.

ولعلكم تذكرون أنه في أيار/مايو من العام الماضي، عقدت عدة حكومات، بالتعاون مع البنك الدولي، اجتماعا للمانحين لتوعية المجتمع الدولي وتوجيهه إلى تقديم مساهمات كبيرة لتمويل جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى. لكن هدف ذلك الاجتماع لم يتحقق للأسف حتى الآن. ونحن نحث المجتمع الدولي على الوفاء بالتعهدات المقطوعة من أجل جعل الانتقال إلى السلام أقرب إلى الحقيقة.

إن أثر الصراعات في المنطقة على الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى يثير القلق أيضا بشكل كبير، لأن من الواضح أن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية أضاف إلى حالة عدم الاستقرار العامة في المنطقة. وبالفعل، فقد لاحظ الأمين العام في تقريره الأثر الاقتصادي والاجتماعي السلبي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولاحظ أن هذا يعرض للخطر التقدم الجاري نحو دعم السلام والأمن الهشين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وقد أدى تدفق اللاجئين عبر الحدود المليئة بالثغرات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى تفاقم الحالة. فأحوال اللاجئين على طول الحدود الجنوبية لجمهورية أفريقيا الوسطى مروعة حقا، كما يبين تقرير الأمين العام بجلاء.

ومن الواضح أنه لن يوقف انتشار الآثار الناجمة عن الصراعات في هذه المنطقة سوى اتباع نهج شامل إزاء تلك الصراعات. ونتفق أيضا مع الأمين العام على أن إيجاد حل للأزمة في هذه المنطقة دون الإقليمية يتوقف على استعادة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونرحب بتعيين السيد أمارا إيسي مبعوثا خاصا كي يضطلع بتقييم الحالة، ونتطلع إلى صدور تقرير كامل عن توصياته. كما نثني على الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الإنسانية التي تسعى للتخفيف من وطأة معاناة اللاجئين والمشردين داخليا.

وختاما، ما زال وفدي يرى أن من الممكن الوصول إلى الطريق لإقرار السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، رغم وعورته. فلننظر إلى المداولات التي جرت في اجتماع اليوم على أنها بمثابة إظهار لتصميمنا على أن نكفل عدم إهدار المكاسب التي تحققت حتى الآن دون طائل. ودعونا لا نقنع بما حققناه أو نتخاذل في بذل جهودنا لكي نجلب الأمل لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد كونفورو (مالي) (تكلم بالفرنسية): من دواعي سرور وفدي قبل كل شيء عقدنا جلسة علنية لتناول مسألة بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعرب عن تقديري الشديد للبيان المفيد الذي أدلى به السيد الشيخ تيديان سي، ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما شعرت بالتقدير للبيانات التي أدلى بها السيد فريدريك ليونز، القائم بأعمال نائب مدير مكتب أفريقيا الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسيد أغبا أوتيكو ميزودي؛ وزير تعزيز المسؤولية المدنية، المسؤول عن العلاقات مع برلمان جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد ماتس كارلسون، نائب رئيس البنك الدولي. كما نعرب عن تقديرنا لوجود السيد

أنيل كومارسنغ غايان، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي في جمهورية موريشيوس، بيننا في اجتماع المجلس هذا وللبيان الهام الذي أدلى به.

تشير المعلومات التي لدينا إلى أنه يجري إحراز بعض التقدم صوب المصالحة الوطنية وتعزيز السلام والوحدة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويرحب وفدي بالتقدم الجديد الذي أفاد به مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وممثل الأمين العام، ولا سيما التقدم الذي أحرز في مجالات نزع السلاح وإعادة تشكيل قوات الأمن والدفاع واحترام حقوق الإنسان من جانب المسؤولين عن إنفاذ القوانين.

بيد أن من دواعي أسف وفدي البطء الذي يتسم به برنامج التسريح وإعادة الدمج. ومع أننا نوجه الشكر للبلدان المانحة على ما بذلته من جهود، فإننا ندعوها إلى تقديم مزيد من المساعدة في هذا المجال. وتعلق مالي أهمية خاصة على توحيد الجهود المبذولة في هذا الصدد.

ويحيط وفدي علما مع الارتياح بالبيان الذي أصدرته حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخرا بشأن تسوية المرتبات المتأخرة المستحقة لموظفي الخدمة المدنية والإفراج عن المسجونين السياسيين. ونثق بأن هذا سيكون بداية انخفاض التوتر في الحالة السياسية والاجتماعية في هذا البلد. وتدعو مالي في هذا الصدد إلى إجراء حوار واضح وصريح بين جميع العناصر الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونرى أن تسوية مشكلة اللاجئين والمشردين في جمهورية أفريقيا الوسطى وسائر المنطقة أن تعزز الاستقرار الإقليمي. بيد أن القلق العميق ما زال يساور وفدي من جراء استمرار التوتر الاجتماعي والتوتر السياسي في البلد اللذين لا ييسران عملية السلام والمصالحة الوطنية.

كما تدعو حالة حقوق الإنسان أيضا لقلق وفدي. ونؤيد في هذا الصدد الفكرة التي أبداها الأمين العام بمواصلة توجيه انتباه السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ضرورة احترام حقوق جميع المواطنين، بمن فيهم مَن يوجه إليهم الاتهام.

ونشعر بالقلق أيضا للحالة الاقتصادية الهشة للغاية في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي زاد من سوئها انقطاع إمدادات الوقود وفي هذا الصدد، تعرب مالي عن ترحيبها بالجهود التي يبذلها الأمين العام من خلال مؤسسات بريتون وودز لمد يد المساعدة لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى حتى يتسنى لها أن تعالج المشكلات المالية التي تواجهها. ونرحب في هذا الصدد بالاستجابة المشجعة من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

بيد أن وفدي ما زال يرى أن الدعم الدولي مهما بلغ لا يمكن أن يحل محل إرادة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى في إيجاد حل لمشكلاته وتحقيق الوفاق الوطني. ونحث جميع الجهات الفاعلة السياسية في هذا البلد على الاضطلاع بحوار بناء من أجل مصلحة جميع أبنائه.

وختاما، نعرب عن تأييدنا لمشروع البيان الرئاسي المعروض على المجلس.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكر ممثل الأمين العام، السيد الشيخ تيديان سي، وممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي على الكلمات التي أدلوا بها بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أرحب بصفة خاصة بوجود وزير ثقافة جمهورية أفريقيا الوسطى بيننا اليوم. كما أعرب عن ترحيبي بوزير الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي في موريشيوس، الذي كان معنا في وقت سابق اليوم.

يصف تقرير الأمين العام وضعا مثيرا لانشغال وفدي. ونرى أن مناقشة اليوم المفتوحة تتيح فرصة طيبة لتحليل الدور الذي تضطلع بـه الأمم المتحدة في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

وما زال يحدث تقدم في الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومما يسعدنا أن نعلم بالتقدم الذي أُحرز في مجالات نزع السلاح وإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن واحترام وتعزيز حقوق الإنسان. بيد أننا نلاحظ مع القلق التهديد الذي تشكله في الوقت الراهن حالات التوتر الاجتماعي والسياسي للخطوات التي تم اتخاذها صوب تحقيق المصالحة الوطنية واستحداث المؤسسات الديمقراطية وتعزيزها. ومما يعرض للخطر الجهود الجاري بذلها من قِبل الحكومة والمجتمع الدولي على السواء الافتقار إلى إجراء حوار فيما بين القوى السياسية لهذا البلد، وقسوة الحالة الاقتصادية.

ومن دواعي قلقنا أيضا تداعيات الصراع الجاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جمهورية أفريقيا الوسطى. ونأمل أن نستمع قريبا إلى آراء المبعوث الخاص للأمين العام السيد أمارا إيسي، وتوصياته فيما يتعلق بتخفيف الآثار السلبية الناجمة عن صراع الكونغو على جمهورية أفريقيا الوسطى، خاصة فيما يتعلق بعواقبه الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وكما يشير الأمين العام في تقريره، فإن انتشار الأسلحة القادمة من مناطق الصراع وتداولها غير المشروع في المنطقة قد يؤدي إلى تدهور الحالة في هذا البلد.

ولا جدال في أن المسؤولية عن بناء السلام وإقرار المصالحة الوطنية تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق سكان جمهورية أفريقيا الوسطى أنفسهم. ونعتقد، مع ذلك، أن إسهام المجتمع الدولي في هذه العملية يكتسب أهمية بالغة، لأن جمهورية أفريقيا الوسطى بلد ترتفع فيه معدلات الفقر، والبطالة، وسوء التغذية ولا يتوفر فيه سوى القليل من الخدمات الأساسية. لذلك، فإننا نعتقد بوجوب أن يكون هناك مستوى عال من الالتزام والمسؤولية من الأطراف الخارجية.

ودون تجاهل للمساهمات الإيجابية للبلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإننا نشعر بالقلق إزاء عدم كفاية الموارد المالية والتأخر لفترة طويلة في الوفاء بالالتزامات التي تتعهد بها البلدان المانحة. وقد زاد ذلك من صعوبة تنفيذ برنامج التسريح وإعادة الإدماج، كما ذكر الأمين العام في تقريره.

ونود أن نشجع حكومة الرئيس باتاسيه وسائر الأطراف السياسية في هذا البلد على مواصلة العمل بلا هوادة من أجل المصالحة والحوار. كما نناشد المجتمع الدولي ومؤسسات بريتون وودز أن يتعاونا تعاونا وثيقا مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل الاستمرار في دعم تعزيز مؤسساتها الديمقراطية واستقرارها السياسي والاقتصادي.

ويؤيد وفدي نص البيان الرئاسي الذي سيعتمد كنتيجة لهذه المناقشة المفتوحة.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفد الصين أن يشكر الأمين العام على تقريره، وأن يشكر السيد الشيخ تيديان سي، ممثل الأمين العام، على تحديثه لمعلوماتنا بشأن الحالة. كما أننا ممتنون لممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ويقدر وفد الصين العمل الضخم الذي أنجزه السيد سي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وتعزيز قدرات وكالات إنفاذ القوانين هناك.

إن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في جمهورية أفريقيا الوسطى في الوقت الحاضر يبعث على القلق البالغ. وقد لاحظنا عدم وجود حوار بين الحكومة والمعارضة، ورفض المعارضة التعاون مع الحكومة الأمر الذي يؤدي إلى توتر العلاقة بينهما. وفي الأسابيع القليلة الماضية بوجه خاص، تزايدت حدة الاعتداءات، مما يثير عقبات خطيرة في وجه المصالحة الوطنية، ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء ذلك. ونأمل أن تحشد كافة الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى الإرادة السياسية بغية اتخاذ تدابير محددة. وينبغي للحكومة والمعارضة، على وجه الخصوص، إجراء الحوار اللازم تخفيفا لحدة التوتر، الأمر الذي يؤدي إلى تهيئة ظروف مؤاتية لتحقيق المصالحة الوطنية. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضاعف جهودها من أجل تيسير الحوار والوفاق بين الحكمة والمعارضة.

وينبغي التسليم بأن تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي في جمهورية أفريقيا الوسطى سيكون له، بدوره، أثر سلبي على عملية المصالحة السياسية في هذا البلد مما يزيد من حدة القلاقل الاجتماعية. وترحب الصين باعتزام مؤسسات بريتون وودز تقديم الدعم المالي لجمهورية أفريقيا الوسطى. ونأمل أن تزيد مؤسسات بريتون وودز وأن يزيد المانحون الآخرون الدعم المالي المقدم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرجو أن يفي المانحين بالتزاماتهم التي تعهدوا بها في الاجتماع الخاص الأخير، المنعقد في نيويورك في أيار/مايو الماضي، وندعوهم إلى أن يفعلوا ذلك بغية مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى في التغلب على مصاعبها الحالية.

كما نأمل أن تنفذ إجراءات تخفيف الدين بشكل أسرع، وخلال المحفل الأخير المعقود بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، أعلنا أننا سنلغي ديونا معينة على جمهورية أفريقيا الوسطى مستحقة للصين، ونأمل أن يساهم هذا الإجراء في دعم وتحسين الوضع الاقتصادي هناك. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفكر في تدابير طويلة الأجل بغية تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي في هذا البلد.

كما أننا لاحظنا أن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى اتخذت تدابير محددة من أجل إعادة بناء قواتها الدفاعية وقوات الأمن. ونعرب عن قلقنا إزاء الهجمات التي تقوض لها قوافل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وعمليات احتجاز موظفين، ونأمل أن تتخذ حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تدابير فعالة لمعاقبة مرتكبي هذه الأنشطة الإجرائية وكفالة أمن وسلامة موظفي المكتب والممتلكات التابعة له.

ونؤيد مهمة المبعوث الخاص للأمين العام كيما يقيم على الطبيعة الأثر السلبي المترتب على الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونأمل أن تتضافر جهود الأطراف المعنية من أجل تهيئة الظروف الخارجية المؤاتية لتحقيق المصالحة الوطنية في وقت مبكر، وتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأخيرا، فإننا نؤيد البيان الرئاسي الذي سيصدر في وقت لاحق.

السيد سيرغيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون لممثل الأمين العام، السيد سي، ولممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي على البيانات التي أدلوا بها في مجلس الأمن.

لقد دأبنا على تأييد الجهود الرامية لبناء السلام، وتحقيق المصالحة الوطنية، وتدعيم المؤسسات الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن نقدر بالغ التقدير العمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والذي يساعد السلطات في

جهودها لتعزيـز عمليـة السـلام وإشـراك المجتمـع الـدولي في المساعدة في عملية الانتعاش في هذا البلد.

وشأني شأن الأعضاء الآخرين في المجلس، فإننا نشعر بـالقلق إزاء مـا جـاء في تقريـر الأمـين العـام عـن التوتـر في العلاقات بين الحكومة المركزية والمعارضة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكما يتضح من التقرير، فـإن المعارضـة لا تـزال تتغذى على الأمل في تمكنها مـن الاستيلاء على السلطة مرة أخرى، حتى بعد هزيمتها في صناديق الاقتراع، وهي تعتمد نهجا تصادميا. وفي ظل التوتر الاجتماعي والحالة الاقتصادية الصعبة، فإن غياب الحوار البناء بين الأطراف المعنية قد يسفر عن عواقب وخيمة على مستقبل الانتعاش فيما بعد انتهاء الصراع في هذا البلد. ونشعر بمزيد مـن القلـق لأن السـلام والاستقرار الهشين في جمهورية أفريقيا الوطني يتأثران سـلبا بالصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإننـا نؤيـد نـداء الأمـين العـام إلى حكومـة أفريقيـا الوسطى لاتخاذ خطوات لتخفيف حدة التوتر بين الحكومة والمعارضة. وشأننا شأن أعضاء المجلس الآخرين، نعتقـد أن أهالي أفريقيا الوسطى أنفسهم يتحملون المسؤولية الأساسية عن تعزيز عملية السلام، ويجب أن يحشدوا إرادتهم السياسية من أجل المصالحة الوطنية. وعلى المجتمع الدولي، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، أن يبذل قصارى جهده للمساعدة.

السيد راين (أيرلنـدا) (تكلـم بالانكليزيـة): أود أن أشكر ممثل الأمين العام، الشيخ تيديان سي، على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بهـا اليـوم عـن التطـورات في جمهوريـة أفريقيا الوسـطى. ونحـن ممتنـون كذلـك للسـيد ليونـز ممثـل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسيد كارلسون ممثل البنك الدولي. فهاتان المنظمتـان ترتبطـان ارتباطـا وثيقـا بـأحداث جمهورية أفريقيا الوسطى، وتمثل بصيرتهما وخبرتهما مرشدا في غاية الأهمية للمجلس. ونحن ممتنون أيضا لمجموعة أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى على عملهم. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالسيد ميزودي، وزيـر النـهوض بالمسـؤولية المدنيـة المسـؤول عـن العلاقـات مـع البرلمـان في جمهوريـة أفريقيـا الوسطى، ونشكره على انضمامه إلينا اليوم.

ونرحـب بـالتقدم الـذي أحرزتـه حكومـة جمهوريـة أفريقيا الوسطى، كما جاء في تقرير الأمين العام، لا سـيما علـى طريـق نـزع السـلاح وإعـادة تشكيل قـوات الدفـاع والأمن.

غـير أن تقريـر الأمـين العـام يرسـم في الوقـت ذاتـه صورة غير مرضية للحالة الاقتصادية والسياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتوطيد المؤسسـات الديمقراطيـة وتشـجيع المصالحة الوطنية شرطان ضروريان أساسيان لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن غياب أي حوار مع أحزاب المعارضة مدعاة للأسف الشديد. إلا أننا نلاحظ قول الأمين العام إن أحزاب المعارضـة ذاتهـا غالبـا مـا تتبـع نهـج المجابهة. وإننا نتفق مع الأمين العام في تقييمه الذي يفيد بأن الأمر متروك لشعب جمهوريـة أفريقيـا الوسـطى ذاتـه لكـي يستجمع إرادته السياسية اللازمة ويعمـل مـن أجـل تحقيـق المصالحة الوطنية.

وأود عند هذه النقطة أن أعبر عن شكري لصراحة وزير خارجية موريشيوس صباح اليوم عندما أرجع، في إطار تعليق أوسع نطاقا، الأسباب الجذرية للصراعـات في بعـض البلدان الأفريقية إلى غيـاب الحكـم الرشـيد، وعـدم احـترام المؤسسـات الديمقراطيـة، واسـتمرار الانتـهاكات لحقـوق الإنسان والافتقار إلى الشفافية.

إن الإجراء الـذي اتخذتـه حكومـة جمهوريـة أفريقيـا الوسـطى في كـانون الأول/ديسـمبر المـاضي لتفريـق اجتمـاع

للمعارضة، والذي أعقبه القبض على أعضاء في البرلمان ومحاكمتهم، لم يعمل إلا على تصعيد التوتر. ونحث جميع الأطراف، الحكومة والمعارضة، على الدخول في حوار جاد بهدف الحفاظ على المؤسسات الديمقراطية التي أنشئت في الآونة الأخيرة. وندعو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى متابعة العمل بجدية لاتخاذ عدد من تدابير بناء الثقة، مثل إتاحة الوصول إلى وسائط الإعلام التي تديرها الدولة، كما وعد رئيس الوزراء السيد أنيسيت جورج دوليولي، للمساعدة على تحسين العلاقة بين الطرفين.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإن التقرير يبرز عددا من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، على الرغم من الترحيب بانخفاض مستوى عمليات الإعدام دون محاكمة وخارج نطاق القانون. وإننا نأسف على الأخص للانتهاكات التي حدثت تحت ستار ما يسمى ''بعدالة قضاء الحي'' التي أشار إليها من قبل ممثل الأمين العام السيد ساي. ونتطلع إلى الاستماع إلى تأكيد قاطع بوضع حد لهذه الممارسات غير المقبولة على الإطلاق. ويتعين على الحكومة أن تتخذ الإجراءات الضرورية والواجبة في هذا الصدد. ونرحب بالعمل الذي قام به مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في مجال تدريب الضباط القائمين بإنفاذ القانون. ويعد هذا العمل مساهمة ملموسة في زيادة الثقة في عدالة الدولة وحكم القانون والنظام. ونلاحظ تعليق ممثل الأمين العام السيد ساي بأن الدعم المقدم من المتبرعين الدوليين لازم أيضا في هذا المجال.

إن الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يخدم الحالة الاقتصادية الخطيرة في البلد، ونحن نشاطر الأمين العام الرأي في تقييمه بأن التوصل إلى حل دائم لعدم الاستقرار السائد في المنطقة سيتعذر بدون استعادة السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونرحب بالردين الإيجابيين اللذين تلقاهما الأمين العام من رئيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي استجابة لرسالتيه في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. ويجب أن تمكن الموافقة على حزمة التخفيف من عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من استئناف دفع الرواتب والتوصل إلى تسوية تدريجية للأجور المتأخرة والمساعدة على نزع فتيل الحالة التي وصفت بأنها خطيرة ومتفجرة على المستوى الاجتماعي في البلد. وبالمثل ستستفيد الإصلاحات الهيكلية وبرامج الحكومة لتخفيف عبء الفقر من حزمة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويبعث التقرير الإيجابي الذي قدمه نائب الرئيس كارلسون صباح اليوم فيما يتصل بالتزام السيد دوليولي وحكومته بالدفاع الفعال عن مصالح البلد الاقتصادية الوطنية في الداخل والخارج معا على التفاؤل.

لقد استثمر المجتمع الدولي بالفعل استثمارات ضخمة لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ويجب تشجيعه على مواصلة القيام بذلك العمل. لكن العوائد الضرورية من هذا الاستثمار لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق استعادة الاستقرار السياسي، الذي يجب بدوره أن ينبع من الشعب والمؤسسات في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن نؤيد بقوة دعوة الأمين العام للمؤسسات المالية الدولية بأن تسهم مساهمة بناءة في إطار جهد تعاوني مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في المساعدة على استعادة الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلد.

ختاما، اسمحوا لي أن أعرب عن تأييد أيرلندا للبيان الرئاسي المقترح.

السيد سترومن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشكر، كغيري، ممثل الأمين العام، وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثل البنك الدولي. كما

أشكر وزير الشؤون الخارجية في موريشيوس على بيانه البالغ الأهمية. ونتطلع إلى الاستماع إلى الوزير الذي يمثل جمهورية أفريقيا الوسطى في وقت لاحق من جلسة اليوم.

إن جمهورية أفريقيا الوسطى مثال على ضرورة وضع نهج شامل لمرحلة بناء السلام فيما بعد الصراع. وتتطلب الحالة تنسيق الموارد وحشدها من جانب المجتمع الدولي، كما تتطلب التزاما واضحا من جانب السلطات الوطنية بإقامة حوار وإجراء مصالحة بغية تهيئة مناخ موات للتنمية. وثمة حاجة لاتخاذ تدابير مختلفة للمساعدة في عملية بناء المؤسسات وتعزيز الاحترام لحقوق الإنسان وتنفيذ نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. وثمة حاجة أيضا للجهود الإنسانية لمساعدة العدد المتعاظم من اللاجئين في المناطق الحدودية المتاخمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتؤيد النرويج الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لتعزيز القدرة الوطنية على كفالة التمتع بحقوق الإنسان وإنفاذ حكم القانون وحمايتهما، وجهود نزع السلاح وإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن. وإننا نرحب بالتقدم الذي أحرز في هذه المجالات.

وعلى الرغم من هذه الجهود والإنجازات، فإن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما تجلت في تقرير الأمين العام، تبعث على القلق. وتزيد التطورات الاقتصادية والقلاقل الاجتماعية من إمكانية عدم الاستقرار واندلاع الصراع وتهدد جهود التعمير. وهذه التطورات السلبية يجب أن يعكس مسارها. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يعطي مجلس الأمن إشارة واضحة لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من القوى السياسية الفاعلة بشأن ضرورة استجماع إرادتها السياسية والعمل معا نحو تحقيق المصالحة، على النحو الذي بينه الأمين العام.

وإننا نشعر بالتشجيع بسبب الإنجازات التي تحققت في اتجاه نزع السلاح والتي بينها التقرير. إلا أن تدفق أسلحة جديدة يهدد بإلغاء النتائج الإيجابية التي تحققت. ويرتبط التدفق غير المشروع للأسلحة الذي حدث مؤخرا ارتباطا وثيقا بالصراعات الدائرة في البلدان المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى. ويشير ذلك بوضوح إلى الحاجة إلى اتخاذ نهج إقليمي. ودون التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يحتمل أن تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى تدفقا مستمرا من اللاجئين ومشاكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وفيما يتعلق بالاجتماع الخاص للمانحين الذي عقد في نيويورك في العام الماضي، فقد أسهمت حكومتي بمبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لتنفيذ البرنامج الخاص المتعلق بجمع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج. وإننا نشعر بالقلق إزاء المعلومات التي أوردها الأمين العام في الفقرة ٢٥ من تقريره والتي تفيد بأنه تعين إرجاء هذا البرنامج بسبب نقص الموارد المالية وتأخر الوفاء بالالتزامات المتعهد بها. وأود أن أحث جميع المانحين على الوفاء بتعهداتهم.

ختاما، تعلن النرويج تأييدها للبيان الرئاسي.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى من سبقني في الكلام في الإشادة بممثل الأمين العام، السيد ساي، للإحاطة الإعلامية التي قدمها، والتي وفرت تحليلا شاملا للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وبينت التقدم الذي أحرزته عملية بناء السلام في البلد والتحديات التي واجهتها. ونحن نؤيد بقوة الأنشطة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا

الوسطى ونود أن نعرب عن تقديرنا للسيد ساي لما يبذله من جهود دؤوبة كرئيس لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى دعما لعملية تثبيت الاستقرار في البلد.

إننا نرحب بحرارة بوزير تنمية المسؤولية المدنية والمسؤول عن العلاقات مع البرلمان في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد ميزودي، ونتطلع إلى البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق من هذا الصباح. ويسعدنا أيضا التنويه بالبيان الشامل الذي أدلى به وزير العلاقات الخارجية والتعاون الإقليمي في موريشيوس.

ونؤكد على أهمية كون ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي يشاركان في نقاش اليوم، حيث لا يمكن المبالغة في تقييم دور هاتين المؤسستين في عملية الانتعاش والتنمية الاقتصادية لجمهورية أفريقيا الوسطى.

ونرحب بوجود المراقب الدائم للمنظمة الدولية للفرنكفونية لدى الأمم المتحدة، السيد بوعبيد، الذي يشارك في جلسة المجلس هذا الصباح. ونود الإشادة بالمنظمة على إسهامها القيم في عملية بناء السلم فيما بعد الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

مناقشاتنا اليوم حول تحديات بناء السلم فيما بعد الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى امتداد منطقي للمداولات الأخيرة حول الوضع في غينيا - بيساو. وبعد الاستكمال الناجح للانتقال من عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى تواجد لبناء السلم فيما بعد الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى، ركز البلد تركيزا واسعا على تحديات فترة ما بعد الصراع المتعلقة بتعزيز السلم والاستقرار. ويسعدنا التنويه بأن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أحرزت تقدما كبيرا في نزع السلاح وإعادة بناء قوات الدفاع والأمن.

ونرحب أيضا بعدد من التطورات الإيجابية التي حدثت في حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا السياق، نرحب بأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الرامية إلى تشجيع الوعي بقضايا حقوق الإنسان في البلد. والمطلوب عمله ما زال في هذا الصدد، وتكتسي مساعدة المجتمع الدولي أهمية خاصة.

وعلى ضوء المناقشات التي عقدها المجلس الأسبوع الماضي، نود التنويه بارتياح بالقرار الأخير لرئيس جمهورية أفريقيا الوسطى بإنشاء مركز لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كذلك أسعدنا سماع ممثل البنك الدولي، السيد كارلسون، وهو يقول إن مشكلة الفيروس نالت أولوية كبرى في استراتيجية البنك لهذا البلد.

ويظل الإطار الإقليمي للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى مصدرا لقلق شديد. إن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي أفرز عددا كبيرا من اللاجئين وأزمة نفط في جمهورية أفريقيا الوسطى، ترتبت عليه عواقب وخيمة على الحالة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في هذا البلد.

ويظل القطاع الاقتصادي في جمهورية أفريقيا الوسطى بالغ الهشاشة وفي حاجة إلى حلول طويلة الأجل. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تقديم المساعدة المالية لدعم الانتعاش الاقتصادي في هذا البلد.

إن تنفيذ الاستراتيجيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى يتطلب نهجا ثابتا ومنسقا من المجتمع الدولي. وفي الوقت ذاته، فإن الدور الأساسي في تعزيز روح المصالحة الوطنية، والمسؤولية الرئيسية عن السلم والاستقرار في البلد، يخصان حكومة

وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك فمن الأهمية أن تدخل الأطراف في حوار سياسي بناء يتجه نحو المصالحة الوطنية.

ونعتقد أن البيان الرئاسي الذي نوشك على اعتماده سوف يرسل إشارة قوية بالتأييد والتشجيع إلى حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى لكي يعززا التقدم المحرز تجاه السلم والتنمية المستدامين.

السيد مينتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يود وفد الولايات المتحدة أن ينضم إلى زملائنا هنا اليوم في شكر ضيوفنا على الإحاطات الإعلامية المفيدة جدا التي قدموها لنا، وأيضا في الترحيب بوزير تنمية المسؤولية المدنية والمسؤول عن العلاقات مع البرلمان في جمهورية أفريقيا الوسطى ووزير خارجية موريشيوس، ونشكره على تعليقاته التي استهلت بها المناقشة.

وأود بإيجاز تناول بعض الموضوعات التي سبق التطرق إليها حول هذه الطاولة هنا اليوم والتي نتفق عليها. ومن وجهة نظرنا إن القضية الرئيسية في هذا النقاش هي، بالطبع، الحكم السليم. إذ أن الحكم السليم هو الأساس الضروري لتكوين مجتمع سلمي ينعم بالديمقراطية والاكتفاء الذاتي. وفي النهاية، يجب أن تقود حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى المسيرة، وإن كان بدعم من المجتمع الدولي، نحو حل صعوبات البلد السياسية والاقتصادية.

وتشجيعا للأعمال الإيجابية التي قام بها الرئيس باتاسي في مجال نزع السلاح وإعادة بناء قوات الدفاع والأمن. وينبغي لهذه الجهود أن تستمر.

إلا أن هناك قلقا له مبرراته إزاء غياب الحوار السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحث الرئيس باتاسي على اتخاذ الخطوات الضرورية لاستئناف المحادثات بين حكومته وأعضاء أحزاب المعارضة. ونحث المعارضة أيضا على إبداء الاستعداد للعمل نحو الحل السلمي للمواجهة القائمة. ويجب على كلا الجانبين الامتناع عن الانتهاكات والأعمال الملهبة للمشاعر وأن يتعاملا مع المفاوضات بروح تكوين التوافق في الآراء والمصالحة الوطنية.

وتقدر الولايات المتحدة على وجه الخصوص جهود رئيس الوزراء دولوغيل وآخرين في الحكومة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. ونحثهم بقوة على مواصلة السير على طريق الإصلاح الاقتصادي الذي اقترحته مؤسسات بريتون وودز. إن السيطرة على النفقات، وحماية استخدام الضرائب وعوائد أخرى في تخفيف حدة الفقر، والقضاء على الفساد، والالتزام الصارم بالتخطيط الاقتصادي السليم المرسوم هي أعمال حيوية لتنمية جمهورية أفريقيا الوسطى القوية والمستقرة.

وأود تأييد وفد أوكرانيا في التنويه بتعليقات السيد كارلسون حول جهود الحكومة في التعامل مع التهديد الذي يشكله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على النسيج الاجتماعي للبلد. وينبغي الإشادة بجهود الحكومة، التي يدعمها البنك الدولي بحماسة. وهذا التزام ضروري بمعالجة هذه المشكلة في منطقة دمرها الفيروس. هذا التزام جاد جدا، ونحن نحيط به علما بعناية.

وعلى الرغم من أن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى يتحمل بنفسه المسؤولية الأولى عن إصلاحه السياسي والاقتصادي، يجب أن نعترف بأنه لا يوجد بلد في فراغ. إذ تتأثر جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل مباشر بالأحداث التي تقع في دول مجاورة، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والولايات المتحدة قلقة بشكل خاص إزاء العدد الكبير من اللاجئين على الحدود الجنوبية لجمهورية أفريقيا الوسطى وتأثيرهم الكامن في زعزعة استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي لهذا البلد. وفي هذا الصدد، نرحب

بمبادرة الأمين العام بإرسال السيد أمارا إيسي، وزير خارجية كوت ديفوار السابق، إلى المنطقة لتقييم أثر الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويجب على المجتمع الدولي بصفة عامة وبلدان المنطقة توفير المساعدة لجمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها لكي تصبح دولة معتمدة على ذاتها وديمقراطية. وندعو بصفة خاصة العناصر الإقليمية الفاعلة إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإعادة فتح نهري الكونغو وأوبانغي لتخفيف اضطراب حركة الملاحة النهرية وتخفيف حدة أزمة الوقود اللذين يهددان اقتصاد البلد الهش. إن لإعادة فتح هذين النهرين أهمية إنسانية واقتصادية حاسمة لكل سكان حوض النهر.

وتمثل جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى حد كبير، حالة اختبار هامة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مساعدة حكومة مكافحة في سبيل بناء المؤسسات وتدابير الإصلاح عقب تسوية الصراع وانتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام بنجاح. نهنيء الممثل ساي وفريق موظفيه على إدراكهم لهذه الحقيقة وعلى عملهم الشاق لإنجاح هذا المسعى. ومن رأينا أن نتيجة هذه الجهود سيكون لها أثر ونفوذ يتجاوزان حدود جمهورية أفريقيا الوسطى ويقدمان نموذجا يحتذى به في الشراكات المشابهة بين الحكومات وهذه المنظمة والمجتمع الدولي في المستقبل.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أرحب في نيويورك بالوزير أغبا أوتيكبو فيروري، وأن أشكر ضيوفنا من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للجماعة الفرانكفونية، على حضورهم وعلى بياناتهم الوافية.

لقد اطلع الوفد التونسي باهتمام على تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود على وجه الخصوص أن أشكر الشيخ تيديان سي، ممثل الأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى على الإحاطة التي قدمها. وقد أخذنا علما بالتقدم المحرز، ولكننا ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة السائدة هناك منذ بعض الوقت، كما وصفها السيد سي.

ومن الواضح أن عواقب أزمة عام ١٩٩٦، ما زالت ملموسة في كل مكان، وأن التحديات التي تواجه حكومة أفريقيا الوسطى، رغم الجهود الضخمة التي تبذل، لم يتسن التصدي لها حتى الآن بسبب كثرة الصعوبات التي تواجهها على الصعد السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والأمنية.

ويود وفد بلادي أن يشجع جميع الأطراف على الدخول في طور بنَّاء لكفالة البقاء للمؤسسات الديمقراطية الفتية في البلد، على أن يكون الهدف النهائي هو التوصل إلى مصالحة وطنية حقيقية ودائمة. وفي هذا الصدد، سيكون عمل ممثل الأمين العام، الشيخ تيديان سي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى قيما للغاية، ولا شك في أنه سيسهل المفاوضات فيما بين جميع القوى السياسية في البلد.

كما أن الوضع الاقتصادي في جمهورية أفريقيا الوسطى يثير الجزع، ويمكن بكل سهولة أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي. ومن الواضح بداهة أن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى عاجزة عن أن تقود البلد إلى مخرج من هذا الوضع دون مساعدة المجتمع الدولي ومؤسسات بريتون وودز. وبالتالي، فإننا نرحب بقرار البنك الدولي الذي يقضي بالموافقة على الإفراج عن الشريحة الثانية من قرض الدعم المالي. كما نرحب بقرار صندوق النقد الدولي

بالموافقة على طلب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بتخفيف عبء الديون. فهذه المبادرة ستسمح للحكومة باستئناف دفع الأجور بصفة منتظمة، وتسديد متأخراتها تدريجيا، الأمر الذي سيهدئ حتما من حدة الغضب المتعاظم في البلد بين أفراد المجتمع.

ويعتقد وفد بلادي أن الحالة الأمنية والعسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى مشجعة، على الرغم من وجود توترات وعدد قليل من الحوادث. ووفد بلادي يرحب بالجهود التي تضطلع بها الحكومة في هذا الصدد، ويود بصفة خاصة أن يثني على المبادرات التي سمحت بإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن، ونشر وحدات في المناطق الريفية، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في صفوف الجيش.

ونرحب أيضا بالنتائج الهامة التي تحققت في عملية نزع السلاح والتي أتاحت للحكومة استعادة ٩٥ في المائة من الأسلحة الثقيلة و ٦٥ في المائة من الأسلحة الخفيفة. ومع ذلك، فإن هذه الصورة الإيجابية يشوبها، إلى حد ما، عدم قدرة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بسبب نقص الموارد، على متابعة تنفيذ برنامج تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم. وعلاوة على ذلك، فإن ظهور أسلحة جديدة في البلد، تأتي من مناطق الصراع في البلدان المجاورة، يدل على أن التهديد بزعزعة الاستقرار مائل على الدوام، وأن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى يجب أن تظل يقظة، وأن تكثف جهودها لوضع حد للتداول غير المشروع لهذه الأسلحة الجديدة.

ومع ذلك، يؤمن وفد بلادي بأن البحث عن حل نهائي لجميع هذه المشاكل الأمنية والإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى سيستفيد بشكل أو آخر من اعتماد نهج دون إقليمي شامل. وفي هذا الصدد، نرى أن التقييم الذي سيضطلع به السيد أمارا إسي المبعوث الخاص للأمين العام إلى المنطقة دون الإقليمية، سيكون مفيدا جدا للمجلس.

ختاما، نود أن نشيد بالجهود الشاقة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونأسف للحادث الذي تعرض له أحد الموظفين العاملين في المكتب. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، بما في ذلك مكافحة انتهاكات من قبيل ما يسمى ”قضاء الحي“. ونحن مقتنعون بأن الخطوات العديدة التي يتخذها المكتب مفيدة إلى أقصى حد لحكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، وأنها ستساعد بصفة خاصة في تبني ثقافة سلام وحوار تسامح في كل أنحاء البلد.

وقد دللت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على عزمها الراسخ على تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق السلام الدائم والتنمية. ومن ثم، وإدراكا منا لجميع الأولويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الحكومة، فإننا نشارك الأمين العام في مناشدته المجتمع الدولي الذي ما انفك يدعم جهود السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي أماكن أخرى، أن يعيد التأكيد على التزامه بذلك البلد، وأن يقف بجانبه في هذه المرحلة الحساسة، مرحلة بناء السلام.

ونحن نؤيد البيان الرئاسي الذي سيُعتمد اليوم في وقت لاحق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير النهوض بالمسؤولية المدنية، المسؤول عن العلاقات مع برلمان جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد ميزودي (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن ألتمس سعة صدر المجلس، لتأثري الشديد بثراء التحليلات والأفكار التي استمعت إليها في هذه القاعة.

بينما يجتمع مجلس الأمن في ظل قيادتكم، سيدي، لمناقشة الحالة السائدة في بلدي، بعد صدور آخر تقرير للأمين العام ومتابعة أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في أفريقيا الوسطى، أود أن أنقل تحيات السيد أنجي - فيلكس باتاسيه، رئيس دولة وحكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يحدوه أمل صادق، سيدي الرئيس، في أن يواصل بلدكم، سنغافورة، وشعبه الباسل اللذان يحتلان مكانة متميزة بين مجتمع الأمم في فجر القرن الحادي والعشرين، الإسهام بفعالية في توطيد السلام في كل بقاع العالم. وقد كلفني أيضا بأن أنقل أعظم مشاعر العرفان في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للجماعة الفرانكفونية وإلى أصدقائنا وشركائنا، على مساهماتهم التي لا تعرف الكلل ولا تقدر بثمن، لاستعادة السلام وتأمينه، وإرساء الظروف المؤاتية لتحقيق الاستقرار الحقيقي والدائم والانتعاش الاقتصادي في بلدي.

لكنني لم آت هنا لمجرد الإعراب عن امتناننا العميق. فقد أتيت، قبل كل شيء، لأعيد التأكيد رسميا على أن سلطاتنا، خدمة لمصالح شعب أفريقيا الوسطى ونيابة عنه، لا تزال أمينة على البديل الذي لا غنى عنه والمتمثل في الحفاظ على السلام والوحدة الوطنيين، وتوطيد منجزاتنا الديمقراطية، على الرغم من منطق المجابهة الذي يتبعه دون كلل بعض الزعماء السياسيين المتطرفين. وبالنظر إلى المخاطر الهائلة التي تشكلها استراتيجيات تشويش وقلقلة عملية توطيد إنجازات ديمقراطيتنا الفتية، نرى من الضرورة الحتمية والملحة على الإطلاق أن نتقدم إلى مجلس الأمن، في موضوعية تامة ودون السعي إلى استثارة عواطف سطحية، بتفسيرنا الصحيح للحالة السائدة.

لقد أعلن الرئيس أنغيه-فيليكس باتاسيه، في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، إبان الاحتفال بالعيد الوطني لجمهورية أفريقيا الوسطى، أنه لم تكن هناك أزمة سياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإنما كانت هناك أزمة اجتماعية. وهذا لا يهدف إلى التقليل من شأن الأزمة الاجتماعية، ولكن إلى استرعاء الانتباه إلى مستوى الخلط الحاصل.

ولست أدري إن كانت هذه هي العادة في هذا المحفل، ولكن إذا جاز لي، أود أن أشيد بموضوعية تقرير الممثل في بانغي والطابع الشامل لعناصره. فاستنتاجاته تعبر تماما عن توقعات شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وتوقعات حكومته. وكيف يسعنا ألا نتأثر عندما نسمع الشخصيات البارزة التي خاطبت هذا المحفل وأعربت عن اهتمامها الحقيقي والصادق بمشاكل شعب جمهورية أفريقيا الوسطى؟

وأحيي أيضا وزير الشؤون الخارجية في جزيرة موريشيوس، وأشاطره تحليله الوثيق الصلة بالموضوع للحالة في أفريقيا عموما وفي بلدي بوجه خاص.

وأود أن أثني من جديد على سفير فرنسا وأن أذكِّر بالدور البارز الذي اضطلع به بلده في استعادة السلم وإقامة الديمقراطية في جمهورية أفريقيا. فبتقديم المشورة الحكيمة لكل الأطراف، ما زال مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفرنسا يواصلان العمل بلا كلل على توطيد ما تم إنجازه، ويمكن أن يقال نفس الشيء بالنسبة لمعظم البلدان الممثلة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

صحيح أنه منذ منتصف سنة ٢٠٠٠، كانت هناك مظاهرات في عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى أثارتها الأحزاب السياسية المتطرفة، التي فقدت شعبيتها وتتشبث بصورة يائسة بوسائل لإعادة الحياة لنفسها، كما تسعى إلى العثور على أقصر الطرق لانتقال السلطة إليها. وهذه

الأحزاب السياسية المتطرفة، في سعيها المتهور إلى الاستيلاء على السلطة، الأمر الذي لم تحصل عليه من خلال الانتخابات الحرة - التي كانت مراقبة من المجتمع الدولي، ولم تكد تمضي سنة على إجرائها - لا تترك وسيلة إلا وتجرّبها، تخترع أو تثير الحوادث عندما لا توجد حوادث، وتنتهز فرصة وقوع أي حوادث لتصطنع منها قضايا سياسية. وهذا ينطبق على حركة الاحتجاج القانونية في الأساس التي تنظمها النقابات التي تمثل موظفي الخدمة المدنية وموظفي الحكومة. ونحن في بلدنا نسمي هذا مسرحا سياسيا. ولكننا نلجأ إلى المراقبين المحايدين للحالة في أفريقيا الوسطى ونسألهم عما يحتاجه بلدنا، جمهورية أفريقيا الوسطى، فعلا في الحالة الراهنة: هل هو التربية المدنية أم المسرح السياسي؟

وينبغي ألا تكون هناك أزمة سياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. لماذا؟ ببساطة لأن ٩٥ في المائة من مؤسسات الجمهورية التي نص عليها دستور ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ قد أنشئت بالفعل وهي تعمل بصورة طبيعية أيضا.

ولننظر إلى بضعة أمثلة، ولاسيما الجمعية الوطنية. فهي تتألف من ست مجموعات برلمانية، خمس منها في المعارضة. وفي كل مناقشة، يحصل رؤساء المجموعات البرلمانية، حسب أهمية المشروع أو الموضوع، على ما يتراوح بين ١٥ و ٢٠ دقيقة. فإذا ما جمعنا هذه البيانات، تحصل المعارضة على ٧٥ دقيقة من زمن البث كل يوم، لأن جميع المناقشات تذاع بأكملها عن طريق الإذاعة الوطنية - وبعضها يذاع على التلفاز أيضا. وتضاف إلى هذا البيانات الفردية، وكل منها مدته ١٠ دقائق. ونظرا لإغراء الميكروفونات والكاميرات، فإن الجميع يرغبون في الكلام، وممثلو المعارضة لا يفوتون الفرصة، حتى ولو كانت لتكرار بياناتهم، للتحريض على العنف أو بهتان الآخرين. ولم تحدث مضايقة لأي واحد من هؤلاء الممثلين بأي وسيلة، على الرغم من أنهم يقولون أي شيء وكل شيء.

والجهاز القضائي أيضا يعمل بصورة مستقلة. وآخر الأحكام الصادرة توفر دليلا قويا على ذلك. غير أنه كان يتعين على الحكومة أن تتدخل، لأنها شهدت ارتكاب جريمة: وهي رفض الامتثال لحظر الاجتماعات، الذي صدر بسبب المخاطر التي تشكلها. ولكن الحكومة سمحت للقضاة بأن يقرروا ما هو الحق. وحكمهم، الذي أبلغ به المجلس، يؤيد سياسة محاولة تهدئة الحالة - وذلك بدون تدخل من الحكومة. والمجتمع المدني أيضا يضطلع بدور، وأحيانا بشراكة مزعجة.

أما بالنسبة للحكومة، فإنها لم تتوقف أبدا عن تكرار أن صدرها مفتوح للحوار، وللانفتاح. ورئيس الحكومة، السيد أنيسيت دوليغيل، يردد هذا دائما. ورئيس الجمهورية، حيثما كانت هناك مناسبة وطنية - سعيدة أم حزينة - يدعو كل القادة السياسيين وقادة الرأي، بما في ذلك أسلافه في الحكم. ويحضر بعضهم، ولكن المتطرفين ما زالوا يختفون وراء رفضهم الدخول في الحوار.

إن الأزمة التي عاشتها جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الأشهر الستة الأخيرة أزمة اجتماعية أساسها أحداث عامي ١٩٩١ - ١٩٩٢، عندما جرى الكفاح من أجل الحكم السياسي القائم على تعدد الأحزاب. واتسمت تلك الفترة بسلسلة من الإضرابات، وبحالة من الشلل، سرعان ما أعقبتها حملة الانتخابات الرئاسية، التي اتخذت طابعا قبليا مفرطا حتى في الإدارة وقوات الدفاع. والذين شهدوا أحداث عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ - أي أحداث التمرد - استطاعوا أن يشهدوا مدى العنف المثار على كل الجوانب بسبب طغيان ذلك الطابع القبلي المفرط على الحياة الاجتماعية.

وبعد تينك السنتين من التمرد اللتين دمر خلالهما كل شيء تقريبا و لم تكن هناك سلطة أساسية، وجدت جمهورية أفريقيا الوسطى أنها تأخرت في تسديد رواتب موظفي الخدمة المدنية لفترة ١٢ شهرا. وعلى الرغم من النوايا الطيبة التي أعرب عنها هنا وهناك، لم توضع خطة للطوارئ لمعالجة الاحتياجات الهائلة. وظلت تُتَّبع سياسة ”فلننتظر ونرى“ التي اعتمدت في الاستجابة لأحداث التمرد حتى عام ١٩٩٩، لأنه كان لدينا حدثان رئيسيان هما: الانتخابات التشريعية في عام ١٩٩٨ والانتخابات الرئاسية في عام ١٩٩٩. واعتبرت تلك الانتخابات مجازفة وبالتالي فإن المانحين وغيرهم من الجهات الاقتصادية الفاعلة لم يتخذوا خطوات للتدخل. ومع ذلك، تمكنت الحكومة من دفع رواتب الموظفين في نهاية كل شهر حتى أيار/مايو ٢٠٠٠، ولكن لم تكن لديها وسيلة أخرى لمعالجة المشكلة الشائكة المتمثلة في دفع متأخرات الـ ١٢ شهرا التي أعقبت أحداث التمرد.

وأود أن أعيد إلى الأذهان أيضا أن النظام الجديد عندما أتى إلى السلطة ورث ١٣ شهرا من المتأخرات. ومع ذلك، كما قيل هنا، نجح العديد من مواطني أفريقيا الوسطى، عن طريق الشطارة السائدة في البلد – أو البعض يسميها الفساد – في الحصول على متأخرات رواتبهم من سنة ١٩٩٣.

واليوم، إذا ما قدمنا حسابا عن موظفي الخدمة المدنية الذين لم تدفع لهم متأخراتهم من سنة ١٩٩٣، نصل إلى ما جملته ٩ بلايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي، وهو ما يعادل خمسة أشهر من متأخرات الرواتب الموروثة من الحكومة السابقة. وهذه الأشهر الخمسة زائدا الـ ١٢ شهرا التي مضت نتيجة لأحداث التمرد تساوي ١٧ شهرا، ستكون عما قريب ١٦ شهرا، لأننا في غضون الأيام العشرة المقبلة سندفع رواتب تنهي الأشهر الثلاثة المشار إليها هنا للتو.

ومجمل القول، عندما غادرت بانغي يوم السبت، كانت الحكومة قد دفعت – يوم الجمعة ١٩ كانون الثاني/يناير ، والسبت ٢٠ كانون الثاني/يناير – ثلاثة أشهر من متأخرات رواتب موظفي الخدمة المدنية. واليوم، دفعت سنة ١٩٩٩ بأكملها.

وأود أن أوضح أن كل ما كتب وقيل عن عدم حصول موظفي الخدمة المدنية لرواتبهم مدة عام كامل غير دقيق. فحتى حدوث أزمة أيار/مايو ٢٠٠٠ كنا نقوم شهريا بدفع الرواتب المتأخرة بموجب نظام قد يبدو غير تقليدي إلى حد ما. وبعبارة أخرى، بدلا من تسديد المدفوعات من ميزانية السنة الحالية ٢٠٠١، فإن الميزانية الحالية جعلت من الممكن دفع المتأخرات عن عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وهذا يعني أن المدفوعات المستحقة عن السنة الحالية تؤجل إلى السنة التالية، وبذلك يكون من الممكن دفع المرتبات بشكل منتظم أو حتى شهريا. و لم تنشأ المشكلة إلا مع ظهور أزمة الوقود في أيار/مايو – وهي من الآثار المناوئة الناجمة عن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية – عندما تعين على الموظفين المدنيين أن يعيشوا بدون مرتبات لمدة شهرين أو ثلاثة. ولكننا قمنا في أيلول/سبتمبر الماضي بسداد المتأخرات عن عام ١٩٩٩.

لقد قيل كل شيء. وكانت التعليقات موضوعية والاقتراحات في محلها. ولا أريد أن أطيل عليكم كثيرا، ولكنني أود أن أدلي ببعض التعليقات الختامية للمجلس. نحن نرى أن التدمير المنهجي للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية الذي بدأ عامي ١٩٩١-١٩٩٢، وتفاقم مع حركة التمرد التي حدثت في عام ١٩٩٧ قد ازداد خطورة نتيجة للحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية وما لها من آثار مناوئة.

وأدت زيادة الخطورة التي واجهتها البنى التحتية نتيجة أزمة الوقود في أيار/مايو ٢٠٠٠ – والتي كان من آثارها المناوئة حدوث مضاعفات في تعاملاتنا مع المؤسسات المالية في السنة الثانية من البرنامج – إلى زيادة ديوننا الخارجية. وأخيرا يشكل منطق الإنعاش السياسي الذي تنفذه الأحزاب المتطرفة اليوم الإطار الحقيقي لتفاقم الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولم يحدث قط أن حرمت الحكومة الموظفين المدنيين من الحقوق التي يطالبون بها. إلا أنه من الضروري أن نفهم أن الوضع في البلاد والجهود الوطنية التي يتعين بذلها للتوصل إلى حلول ملموسة وواقعية تتعرض بشكل مستمر للخطر نتيجة للأنشطة غير المسؤولة التي يقوم بها بعض السياسيين الفاسدين الذين ما فتئوا يدعمون الاتجاهات نحو الفوضى منذ نيل الاستقلال. ويمكن إيجاد هذه الاتجاهات وسط الأغلبية وفي المعارضة، وهي تشكل عقبة كبرى تعوق الحملة الجارية لمكافحة الفساد وإقامة الحكم الرشيد، التي تمثل أحد المشاريع الحالية التي تنفذها الحكومة لإنعاش الاقتصاد.

ويتعين أن يفهم الديمقراطيون في كل مكان أنه ما لم يتم تولي السلطة وإدارتها بما يتمشى مع القواعد الانتخابية، فقد ينشأ أي عدد من عوامل الإغراء، بما في ذلك التفكير في أن تغيير مجرى الأحداث يمكن أن يحدث في الشوارع – وهذا هو المنطق الذي تستخدمه بعض الأحزاب في استراتيجياتها للاستيلاء على السلطة. وهو أيضا المنطق الذي يدعوهم إلى احتلال الشوارع بشكل مستمر من خلال التسلل إلى أوساط الطلبة والنقابات العمالية وأي مظاهرات أخرى قد تحدث. وقد يشمل في بعض الأحيان الاستناد إلى أمثلة تؤخذ من سياقات اجتماعية أو سياسية منقولة من أماكن مثل يوغوسلافيا، أو كوت ديفوار، أو حتى بولندا، حيث استطاع ليش فاليسا أن يتولى السلطة، وكان هو أيضا نقابيا عماليا. وبموجب هذا المنطق، يعتقد عمال النقابات في بلادنا أنه ينبغي لهم تولي السلطة.

نحن في جمهورية أفريقيا الوسطى لدينا اعتقاد راسخ بأن إلحاحية الوضع الحالي لا تدعونا إلى الانغلاق على أنفسنا أو البحث عن أساليب يفترض أنها أساليب أصيلة. إن المسألة العاجلة بالنسبة لشعب وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى هي توطيد المنجزات الديمقراطية. وتتمثل التوقعات الوطنية الأساسية فيما يتعلق بقضايا الساعة في استقرار الدولة، التي ولدت من جديد من رماد حركات التمرد التي تحدت بشدة وحدتنا الوطنية. والأمر المهم بالنسبة لنا هو استئناف النشاط الاقتصادي الذي يولد الموارد اللازمة لنا لتلبية الاحتياجات والرغبات الهائلة لشعبنا، بالإضافة إلى المساعدة التي نأمل في الحصول عليها من المجتمع الدولي.

نحن في جمهورية أفريقيا الوسطى مقتنعون بأن نجاح وتوطيد ديمقراطيتنا الوليدة لا يعني تعاقب أفرقة جديدة وفقا لجدول زمني غير مشروع. وهو يعني، بالأحرى، أن الفريق الحالي يجب أن يكمل فترة ولايته، وأن ينظم إجراء انتخابات حرة ومنصفة وديمقراطية تحقق انتقالا سياسيا حقيقيا. وأي عملية تنحرف عن هذا النمط التقليدي من شأنها أن تشوه النموذج الديمقراطي، الذي تتطلع إليه شعوبنا على نحو مبرر. وهذا أمر يبدو أساسيا، إلا أنه لا بد من فهمه بوضوح إذا أردنا أن نتجنب حدوث أية اضطرابات أو انقسامات على أسس إثنية أو قبلية أو إقليمية أو حتى دينية.

إننا مقتنعون بالحاجة إلى سيادة القانون بشكل فعال. وعلى الرغم من كل ما كتب وكل ما قيل فإن حقوق الإنسان لم تحظ قط باهتمام مثل الاهتمام الذي تحظى به الآن من قادتنا الحاليين. وخير شاهد على هذه الحقيقة الحلقات الدراسية العديدة التي تنظمها المنظمات غير الحكومية، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في

جمهوريتنا، والحكومة ذاتها. وتضطلع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي تشرف على حالة حقوق الإنسان، بأنشطة مكثفة جدا في بلادي. وتقوم المسؤولة عن هذه المفوضية في بلادنا بزيارات للسجون القليلة المتبقية في بانغوي وكذلك لمراكز المحتجزين التابعة للشرطة. وهي تتكلم بحرية تامة، ليس بوصفها موظفة مدنية، عن مصير الأشخاص المحتجزين. ولا يوجد سجين سياسي واحد من بين السجناء الموجودين لدينا البالغ عددهم ١ ١٠٠ سجين تقريبا.

وفيما يتعلق بحرية التعبير، لقد قلت قبل لحظات قليلة إن المناقشات البرلمانية تذاع بالكامل باللغة الفرنسية وبلغة السانغو. وهذا يعني أن بوسع النواب أن يتكلموا بحرية ويوجهوا أية انتقادات أو يقولوا أي شيء يريدون قوله. ووسائط الإعلام تنشر كل ما تريد نشره. وقد أحضرت معي بضع نسخ من صحف المعارضة. وبعض هذه الصحف تقول على سبيل المثال إن النقابات العمالية هي التي أوقفت الحوار مع الحكومة. بل إن صحيفة أخرى قالت إن أحزاب المعارضة تقول "لا" للرئيس باتاسي. كل هذا يثبت بعض ما قيل هنا.

إننا نتقاسم المسؤولية، والجانب الآخر هو الذي يتحمل المسؤولية عن رفضه الدخول في الحوار. وعندما يرى المرء صحفنا فإنه سيدرك أن هناك بلدانا ستحسدنا على ما نتمتع به من حرية في انتقاد بل وفي قدح رئيس الجمهورية والوزراء وأعضاء البرلمان. إن حرية التعبير موجودة ومزدهرة في بلادنا. وليس لدينا رقابة على الصحف ولا حالات إغلاق لمنافذ وسائط الإعلام، سواء كانت وطنية أو دولية. والشرطة لا تقوم بأي زيارات من أي نوع لمقار الجماعات السياسية أو المهنية.

وفي الختام، أقول إنه لا توجد ميليشيات لحركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى أو للحزب الحاكم في بانغوي. وما يقال في هذا الصدد يشبه ما يقال عن الوحش الخرافي لبحيرة نس: كلام كثير يقال عن هذا الوحش الخرافي، مع أنه لم يره أحد بالفعل. وينطبق نفس الشيء على هذه الميليشيات التي لم يستطع أحد رؤيتها قط أو إحصاء عدد أفرادها. وكل هذا ليس إلا جزءا من الاستراتيجية الرامية إلى نشر معلومات كاذبة والافتراء على الحكومة.

أشير هنا إلى عدم قيام حوار بين المعارضة والحكومة - بين زعماء المعارضة ورئيس الجمهورية. لكن كما سبق أن قلت، أعربت المؤسسات المكلفة دائما عن رغبتها في العمل. صحيح، كما قيل هنا، ومن قراءة ما كتب - أن الرئيس كان يتضايق من مقابلة زعماء المعارضة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. لكن، كما قلت، في مناسبات حزينة، غير سياسية، تزاوروا أحيانا. والسيد غومبا، وهو أحد الراديكاليين، ذهب إلى بيت الراحلة السيدة باتاسي ليقدم واجب العزاء لوفاتها. ومثلت الزيارة رمزا للتفاهم، لأن في تقاليدنا، عندما تحدث وفاة، نتوقف عن التشاجر ونلتقي معا، الأمر الذي يهدئ الحالة إلى حد ما. مرة أخرى، على عكس ما قيل، الحرية موجودة، كما قلت من قبل. ربما ليست مثالية، لكننا جميعا نبذل قصارى جهدنا.

الديمقراطية وحكم القانون يفرضان أيضا أن يقبل الجميع ما نسميه بمبدأ سيادة القانون. وهذا قد يبدو غرورا بعض الشيء، لكن أي شخص عليه مسؤولية منتخبة أو إدارية يجب أن يطيع القانون. ولا يمكن لأحد أن ينتهك القانون لمجرد أنه ممثل - فما بالكم لو كان رئيسا أو وزيرا. الوزراء تحت المراقبة دائما، ولذلك فإنهم لا يمكنهم أن يفعلوا هذا. وهكذا لا أحد فوق القانون.

وأؤكد للمجلس أن الحكومة، لكي تواجه كل هذه المصاعب - كل الأوضاع التي يشعر مجلس الأمن بحق إزاءها بقلق - تنوي تحمل كامل عبء مسؤوليتها واحترام التزاماها، ونحن نكرر كلمات بوغاندا - أب أمتنا - المعبرة وإن كانت بسيطة. لقد قال ”دعونا لا نتكلم كثيرا، دعونا نعمل بجدية تامة“، و”نحن لا يمكننا أن نطعم الشعب سياسة“.

إننا نطلب من المجلس أن يكون متفهما. وسيرى المجلس أننا إذا أُعطينا الوسائل التي تساعدنا على البدء، وبعض الوقت، ستصبح جمهورية أفريقيا الوسطى مرفأ سلام - سويسرا أفريقيا - كما كانت تعرف قبل ٣٠ عاما تقريبا.

أود أن أشكر الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والمنظمات الدولية وغير الحكومية وأصدقاء وشركاء جمهورية أفريقيا الوسطى. والبيانات التي استمعنا إليها اليوم تطمئننا وتشجعنا على أن نعمل على نحو أفضل.إننا راغبون في عمل هذا. وآمل أن يتمكن راديو نديكي لوكا، وهو أداة تعليمية لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، من الحصول على تسجيلات صوتية لبيانات اليوم حتى يمكننا جميعا، نحن في جمهورية أفريقيا الوسطى، أن نستمع - المرة تلو المرة - إلى الحكمة التي أعرب عنها هنا.

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، والمجلس، لكرمكم واهتمامكم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير تعزيز المسؤولية المدنية المسؤول عن العلاقات مع برلمان جمهورية أفريقيا الوسطى على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي وإلى بلدي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو المراقب الدائم للمنظمة الدولية للفرانكفونية لدى الأمم المتحدة، السيد رضا بو عبيد، الذي وجه إليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

أدعو السيد بو عبيد إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بو عبيد (تكلم بالفرنسية): المنظمة الدولية للفرانكفونية تشعر بقلق بشأن الحالة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي هي دولة عضو في منظمتنا. إن جهود التعمير وبناء السلام في ذلك البلد، التي نظمت الأمم المتحدة، في أيار/مايو ٢٠٠٠، دعما لها، اجتماعا استثنائيا معنيا بجمهورية أفريقيا الوسطى وشركائها الأجانب من أجل الأمن والتنمية، مهددة الآن بتوترات خطيرة ناجمة عن زعزعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والحالة السياسية الهشة.

إن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في البلد تتسم أساسا بمشاكل إمدادات الوقود الناجمة عن الحالة السائدة في المنطقة، وعلى وجه الخصوص الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالمشكلة المتكررة الخاصة بتأخير صرف الرواتب، مع الإضرابات والقلق الاجتماعي الذي ينتشر بسبب تلك الإضرابات. ولأن الحالة السياسية متوترة أيضا - أساسا لأنه لا يوجد حوار بين السلطات والمعارضة - فإن الأزمة الاجتماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى يمكن أن تعرض للخطر جهود المصالحة في البلد.

لقد أظهرت المنظمة الدولية للفرانكفونية دائما تضامنها مع جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي أعقاب أعمال التمرد في ١٩٩٦ و١٩٩٧، بذلت الدول الأعضاء في منظمتنا جهود وساطة أدت إلى التوقيع على اتفاقات بانغي، وأرسلت قوة مشتركة من بين الدول الأفريقية إلى المنطقة - البعثة المشتركة من بين الدول الأمريكية لمراقبة تنفيذ اتفاقات بانغي. وكانت البعثة مكونة من ستة بلدان أفريقية

فرانكفونية، وتحولت بعد ذلك إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بمشاركة نفس البلدان.

في مناسبات عديدة أعرب مجلس الأمن عن تقديره للبعثتين وهنأهما على العمل الذي اضطلعتا به، وعلى إسهامهما القيم لتهدئة الحالة في البلاد. مع ذلك، تنذر هذه المرحلة، وهي أكثر المراحل التي مر بها البلد حساسية منذ تركت بعثة الأمم المتحدة - بأن نتائج جهود المجتمع الدولي التي بذلها حتى الآن - وهي لا تزال ضعيفة - ستضيع إذا لم تعزز تعزيزا ملائما. ولهذا تود المنظمة الدولية للفرانكفونية أن تشكركم مخلصة، سيدي الرئيس، على تركيز اهتمام المجتمع الدولي على هذه المشكلة خلال رئاستكم ولإدراجكم البند في جدول أعمال المجلس.

أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقريره وأرحب بوزير المسؤولية المدنية المسؤول عن العلاقات مع البرلمان في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب أيضا بالسفير ساي، ممثل الأمين العام، ونشكره على الجهود التي لا يزال يبذلها بصفته رئيسا لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى تعاونه مع المنظمة الدولية للفرانكفونية.

أود أيضا أن أعرب عن التقدير للأمين العام لإرساله مبعوثا خاصا، السيد إمارا إس، الرئيس السابق للجمعية العامة ووزير الشؤون الخارجية السابق لكوت ديفوار، إلى المنطقة لتقييم أثر الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو.

ونحن نأمل، رغبة في تسوية الصراع، أن تساعد توصيات الوزير إسي في جعلنا أكثر إدراكا لضرورة قيام المجتمع العالمي بعمل عاجل لعكس اتجاه أثر الصراع على البلدان المجاورة، وبخاصة جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي بلد مغلق لا يمكن تنمية إمكانياته الاقتصادية دون أن يتحقق سلام، ظاهري على الأقل، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويستتب الأمن على امتداد نهر أوبانغي، الشريان الأساسي لواردات وصادرات جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونحن نشجع المجتمع الدولي على أن يفعل كل ما يمكنه القيام به لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو أيضا، على التعامل مع المشكلة التي يسببها العدد الكبير من اللاجئين الفارين من مناطق الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندعو أيضا إلى القيام بعمل عاجل فعال لضمان أمن خطوط الملاحة، وعلى وجه الخصوص في نهر أوبانغي، لمنع الأزمة الراهنة من أن تتفاقم أكثر فأكثر، والحيلولة دون تدهور اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى لوقت طويل قادم.

ولمؤسسات بريتون وودز أيضا دور كبير تؤديه. والخطوات التي اتخذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مؤخرا هي خطوات في الاتجاه الصحيح. ونرحب بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام للاتصال بهاتين المؤسستين وإطلاعهما على الحالة الهشة بصفة خاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشجعه على مواصلة القيام بما يفعله الآن وتوجيه اهتمام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى ضرورة أخذ حالة البلدان الخارجة من الصراع بعين الاعتبار ومن ثم إظهار مزيد من المرونة في شروط منح المساعدة المالية لهذه البلدان.

وقد دعت المنظمة الدولية للفرانكوفونية عودة الاستقرار وإحياء العملية الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك عن طريق أمور من بينها إرسال المساعدات وإيفاد المراقبين للانتخابات التشريعية التي جرت في عام ١٩٩٨ وانتخابات الرئاسة في عام ١٩٩٩. وبإيفاد بعثة للنوايا الحسنة في آذار/مارس ١٩٩٩ وبعثة لتقييم الاحتياجات في أيار/مايو ٢٠٠٠. وهي تعتزم متابعة وتعزيز

الاضطلاع بتدابير محددة تمكينا لجمهورية أفريقيا الوسطى من الاستفادة الكاملة من برامج المنظمة الدولية للفرانكوفونية التي تقوم بها من خلال وكالتها الحكومية الدولية وعامليها الآخرين.

وهذه التدابير التي ترمي لدعم جهود الحكومة وبرامجها ذات الصلة بمجالات الحكم، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، ومكافحة الفقر، وإعادة الدمج الاقتصادي والاجتماعي للشباب في المجتمع، وحتى التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال قد أعلنت في الاجتماع الخاص الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٠ في نيويورك. ويتعين تنفيذها بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لجعم السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في بانغوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن إطار الاتفاقات المبرمة بين المنظمة الدولية للفرانكوفونية وبين الأمم المتحدة والصندوق الإنمائي.

وعلى سبيل المثال، اشتركت منظمة الفرانكوفونية في عقد حلقة دراسية وطنية للبرلمانيين في أفريقيا الوسطى عن دور البرلمان فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها نظمها مكتب الأمم المتحدة لدعم السلام في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وكان ذلك بالتعاون مع المجلس الوطني ووزارة شؤون العلاقات مع البرلمان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وقد طلب الأمين العام لمنظمتنا، السيد بطرس بطرس غالي، إلى السيد أليون سينيه، سفير السنغال السابق في جنيف، في الأسابيع الأخيرة أن يتوجه إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في مهمة لدراسة طرق النهوض بالتعاون مع البلدان الناطقة بالفرنسية في هذا البلد وتحديد المساعدة الممكنة استكمالا للجهود الجارية لتيسير إجراء حوار بين القوى السياسية في أفريقيا الوسطى. وقد كانت السفير سينيه في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من ١٥ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، واجتمع بهم الرئيس باتاسيه. كما اشتملت ولايتها على إجراء تقييم مستكمل للخطوات العملية للتعاون، في اتصال وثيق مع الشركاء الآخرين المعنيين، التي يمكن بها تعزيز قدرات جمهورية القوى الفاعلة في الحياة الديمقراطية في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وحددت هذه البعثة بناء على اتصالاتها العديدة عددا من الخطوات التي يمكن اتخاذها على وجه السرعة.

وتتصل هذه الخطوات بصفة خاصة بالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإسهام في مبادرة لإجراء تقييم شامل لتنفيذ اتفاقات بانغوي وميثاق المصالحة الوطنية بغية تجديد الحوار بين جميع الجهات الفاعلة سواء على الصعيد العام أو الخاص. وسوف تتعلق أيضا بإتاحة الدراية الفنية الفرانكفونية في إعداد النصوص التي تدعو لتهدئة الحياة السياسية، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقات، وأخيرا، تقديم دعم كبير لتشغيل وإعادة تنشيط مؤسسات السيطرة والرصد والتنظيم والوساطة ذات الأهمية الكبرى في هذه المرحلة.

وختاما، أود أن أشدد على أهمية الدور الذي يقوم به أبناء أفريقيا الوسطى أنفسهم من أجل كفالة إعادة السلام الدائم والأمن والاستقرار إلى ربوع بلدهم. إذ لا تقع مسؤولية ذلك أساسا على عاتق المجتمع الدولي، وإنما على عاتق الحكومة، والزعماء السياسيين، وشعب أفريقيا الوسطى. ولا يمكن لما يبدونه من التصميم والالتزام والأفعال تحقيقا للأهداف من خلال الحوار إلا أن يشجع المجتمع الدولي على مساعدتهم.

وقد أدت جمهورية أفريقيا الوسطى دورا نشيطا في إعداد وتطوير الندوة الدولية المتعلقة بممارسة الديمقراطية والحقوق والحرية ضمن نطاق البلدان الناطقة بالفرنسية، التي

عقدت في باماكو خلال الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وسلطات هذا البلد أطراف في المبادئ التي حددت هناك والالتزامات التي قطعت بموجب إعلان باماكو، الذي يفرض على وجه الخصوص مبدأ أن الديمقراطية تستلزم الحوار على جميع الأصعدة بين المواطنين، والشركاء الاجتماعيين، والأحزاب السياسية، وفيما بين الدولة والمجتمع المدني.

وأشد ما تحتاجه جمهورية أفريقيا الوسطى في الوقت الحالي التمتع بحياة سياسية أكثر هدوءا. ومن بين الالتزامات المتعهد بها في إعلان باماكو لتهيئة الحياة السياسية التزام يجعل جميع الأحزاب السياسية، المعارضة فضلا عن الأغلبية، تشارك في الحياة السياسية على الأصعدة الوطني والإقليمي والمحلي، من أجل التسوية السلمية للصراعات المعنية، فضلا عن منع النزاعات والتوترات بين الفئات السياسية والطوائف الاجتماعية، وتسويتها إذا لزم الأمر، بالطرق السلمية، وذلك باستكشاف جميع الآليات والوسائل الملائمة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد لسلطات أفريقيا الوسطى وشعبها التزام المنظمة الدولية للفرانكفونية بتقديم دعمها الكامل للجهود الوطنية والدولية الرامية لتهدئة الحياة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لسنغافورة.

وقد أعددت مجموعة من الملاحظات، شأني في ذلك شأن العديد من زملائي هنا، ولكن توفيرا للوقت وبغية الرد على التعليقات التي أعرب عنها هنا أو الإضافة إليها، سأحاول أن أرتجل كلمتي.

أولا، أود كجميع زملائي أن أوجه الشكر الجزيل لممثل الأمين العام، السيد سي، فضلا عن ممثلي البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إسهاماتهم. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بوزير النهوض بالمسؤولية المدنية المسؤول عن العلاقات مع البرلمان في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد أغبا أوتيكبو ميزودي. ونقدر حقيقة وجوده هنا بعد الرحلة الطويلة للغاية التي اضطر للقيام بها حتى يصل إلى هنا. وآمل كذلك أن تكونوا جميعا قد استفدتم من الإصغاء للملاحظات التي أدلي بها اليوم كما استفدنا من الإصغاء لكم.

وكما قال سفير فرنسا في إحدى العبارات الأولى من بيانه، من الواضح أن هناك حاجة إلى الأخذ بنهج متكامل في بناء السلام، ويمكن لمجلس الأمن، حسبما قال، أن يؤدي دورا قيما في الترويج للأخذ بنهج متكامل إزاء بناء السلام، ونأمل أن تكون هذه المناقشة قد أسهمت بهذا المعنى. ونأمل بطبيعة الحال أن يتوسع سفير فرنسا في تفصيل تعليقاته عندما نناقش مسألة جمهورية أفريقيا الوسطى في المرة التالية.

ومن الواضح أن الأمم المتحدة قد عملت بشكل نشط في جمهورية أفريقيا الوسطى ردحا من الزمن. والواقع أنه قد وجه الكثير من الإطراء للعمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أنجزت البعثة، كما يعلم الأعضاء، أعمالها وثمة خوف من أن يضيع العمل الطيب الذي اضطلعت به البعثة نتيجة للتطورات التي حدثت في الآونة الأخيرة، كما ذكر المتحدث السابق بالفعل.

وإذا كان لي أن أذكر موضوعا واحدا أعتقد أننا استمعنا إليه بانتظام خلال المناقشات هذا الصباح، فمن الواضح أنه ضرورة تعزيز المصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأعتقد أنه لو كانت هناك كلمتان تكرر استماعنا إليها المرة تلو المرة هذا الصباح، لكانتا الكلمتين" المصالحة الوطنية".

والحقيقة أيضا أنه يلزم إزالة عدة عوائق قبل أن نستطيع تحقيق سلام دائم ووضع أساس راسخ للتنمية طويلة الأمد في جمهورية أفريقيا الوسطى. واسمحوا لي أن أذكر أربعة عوائق.

أما العائق الأول فهو ضرورة التنفيذ الكامل والفوري للعناصر المعلقة من اتفاق بانغوي وميثاق المصالحة الوطنية.

فمازالت هذه المجالات بصفة خاصة ذات أهمية محورية بالنسبة لجهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وهي تشمل، أولا، تعزيز قوة الشرطة وإعادة تشكيل القوات المسلحة من أجل تحقيق توازن إثني وجغرافي أكبر؛ وثانيا، تسريح الجنود السابقين وإعادة دمجهم؛ وثالثا، اتخاذ تدابير لتعزيز الاقتصاد. وليست هذه بالعناصر الجديدة. فقد ذكرها المتكلمون السابقون.

ويتمثل العائق الثاني، الذي ذكره أيضا العديد من التكلمين، ومنهم زملاؤنا من البنك الدولي والبرنامج الإنمائي، فهو ضرورة جمع الأموال الكافية لدعم جهود بناء السلام.

أما العقبة الثالثة التي أعتقد أنه لا بد من التصدي لها فتتمثل في ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل الماثلة الآن. ويرسم التقرير الأخير للأمين العام بوضوح صورة قاتمة للجمود السياسي، وتعمق الأزمة الاجتماعية، والحالة الاقتصادية المتردية، إلا أنه ليس من الواضح ما إذا كان التقرير يشتمل على تحليل كاف للأسباب الجذرية للمشكلات التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى الآن.

وفي هذا الصدد، يمكن أن أذكر أيضا نقطة معينة ظلت تبرز بصورة مستمرة في الملاحظات اليوم، وأعني بها الحاجة إلى معالجة مشكلة التأخر في دفع الرواتب، وأن تواتر الإشارة إليها يوحي بأنها ربما كانت مشكلة أساسية تحتاج إلى معالجة في إطار السعي لإيجاد حلول للمشكلات التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى. وهنا – إذا كان لنا أن نقدم اقتراحا بسيطا – فإننا نأمل أن ينظر الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأسباب الصراع والنهوض بالسلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، في دورته المقبلة، في تجربة جمهورية أفريقيا الوسطى في هذا المجال.

والعقبة الرابعة والأخيرة – وبطبيعة الحال أشار إليها عدد من الوفود – هي استمرار القلاقل في البلدان المجاورة، وبخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه النقطة أوضحها ببلاغة وزير خارجية موريشيوس، حين قال:

> ”إن محنة جمهورية أفريقيا الوسطى لا يمكن فصلها عن الظروف المتردية السائدة في منطقة البحيرات الكبرى.“

وفي هذا الصدد، أرجو أن يحمل السيد ساي لدى عودته إلى بانغي رسالة، من وفدنا على الأقل، للسيد أمارا إيسي، لإبلاغه بأننا نؤيد تمام التأييد العمل الذي يضطلع به من أجل إقرار السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة.

وختاما، من الواضح أننا في سعينا إلى تذليل هذه العقبات، نحتاج إلى تحديد خط النهاية بوضوح. والأهداف التي نتوخى تحقيقها ينبغي أن تحظى بتفهمنا جميعا، ونأمل أن يكون البيان الرئاسي الذي نوشك على اعتماده في الاجتماع التالي مفيدا في هذا الاتجاه.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد ساي للرد على التعقيبات والأسئلة التي أثيرت في المناقشات اليوم.

السيد ساي (تكلم بالفرنسية): لا أعتقد أن لدي الكثير مما أود أن أقوله بعد البيانات الوجيهة والمفصلة التي أدلى بها شتى أعضاء المجلس وضيوفهم. أود فحسب التأكيد - مثلما فعلتم أنتم، سيدي الرئيس، باقتدار شديد - على أن هذه المرحلة مرحلة حرجة في بناء السلام في سياق دون إقليمي يتسم بقدر عال من التوتر.

وحتى إذا تسنى إيجاد حلول للمشاكل الداخلية في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد لا يكون ذلك كافيا لضمان السلام والاستقرار في هذا البلد. ولذلك ينبغي النظر في اتباع نهج شامل. وفي هذا الصدد، فإن مهمة الوزير أمارا إيسي والاستنتاجات الهامة التي توصل إليها يمكن أن تساعدنا في توطيد العناصر اللازمة لحل دون إقليمي.

وفيما يتعلق بالمشاكل الداخلية في جمهورية أفريقيا الوسطى، أعتقد أن بوسعنا اليوم أن نقول إن انفراجا قد تحقق. وقد أحرز تقدم فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان واحترامها، كما بدأ الشركاء يفهمون نطاق الأزمة ويدركون أن عليهم إبداء مزيد من المرونة في تدخلاتهم. وأنا أضع في اعتباري بصورة خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك الشركاء الثنائيين لجمهورية أفريقيا الوسطى. وأعتقد أن ثمة ما يبعث على الأمل.

وإنني أترك هذا الاجتماع بقدر من التفاؤل النابع جزئيا من البصيرة التي اتسمت بها بيانات الأعضاء. وقد أستأثر باهتمامي تفهمهم العميق لتقرير الأمين العام، وصلة تعليقاتهم الوثيقة بالموضوع وثراء مساهماتهم.

وأتقدم بالشكر للمجلس على دعمه، وأرجو أن نظل نحن في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى نحظى بثقة الأمين العام ومجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ساي على التوضيحات التي قدمها.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. ويواصل مجلس الأمن نظره في هذا البند في جلسة سيعقدها عقب رفع هذه الجلسة مباشرة. ولذا، أود أن أرجو من أعضاء المجلس البقاء في مقاعدهم حتى ننتقل فورا إلى اعتماد البيان الرئاسي.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.